

التدخل الدولي في النزاعات الداخلية (دارفور نموذجاً)

International Intervention in Internal Disputes (Darfur as a Model)

إعداد الطالب

الأسم: منار عبدالعزيز محمد عمرو

الرقم الجامعي

401120040

إشراف

الأستاذ الدكتور: محمود علي

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات درجة الماجستير في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط

الفصل الثاني

2016-2015

التفويض

أنا الموقع أدناه منار عبد العزيز محمد عمرو أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الإسم: منار عبد العزيز محمد عمرو

التاريخ: 18 / 8 /2016

التوقيع:

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: "التدخل في النزاعات الداخلية (دارفور نموذجا)"وأجيزت

بتاريخ 2 / 5 / 2016

أعضاء لجنة المناقشة:

الإسم	الوظيفة	التوقيع
الأستاذ الدكتور محمود علي	مشرفاً	
الأستاذ الدكتور عبد القادر الطائي	رئيسا	
الأستاد الدكتور محمد المصالحة	عضوا من خارج الجامعة	

الشكر والتقدير

تم بعون الله الانتهاء من هذا الجهد الاكاديمي، والشكر في البداية في كل حال لله عز وجل.

وانتهز هذه الفرصة للتوجه بالشكر الى المشرف على هذه الرسالة الاستاذ الدكتور محمود علي، على جهوده الرائعة وتوجيهاته المستمرة ونصائحه التي عكست خبرته الاكاديمية في هذا البحث، والتي جعلت من دراستي في هذا الموضوع امرا ممكنا بهذا الشكل الذي افتخر فيه.

كما واتوجه بالشكر لكل أساتذة العلوم السياسية في جامعة الشرق الاوسط الذين اضافوا لي الكثير ووضعوني على المسار الصحيح مرة تلو مرة. واتوجه بالشكر الى الاساتذة الكرام من رئيس واعضاء لجنة المناقشة الذين يتابعون الجهود الاكاديمية عن كثب لتحقيق أفضل النتائج.

والى جميع اساتذتي الذين عرفوا منذ البداية ان طريقي كان لابد أن يكون في دراسة السياسة، والذين بايمانهم ودعمهم استطعت الوصول الى هذا المكان، واخص بالذكر استاذ التاريخ الراحل فؤاد منصور مدرس التاريخ في مدرستي الثانوية. والدكتور صبري سميرة استاذ العلوم السياسية في جامعتي الأولى. والشكر موصول لكل من قدم لي معلومة او نصيحة تخص هذه الدراسة وتخدمها.

لكم مني كل الشكر والحب والتقدير.

منار عمرو

الإهداء

الى أمي ... التي لولا وجودها في حياتي لما كنت انا كما انا الان.

الى أبي... الذي لا يكل ولا يمل من كونه صخرة في وجه جميع الصعاب والذي منه تعلمت كل شيء.

الى ولدي.... طارق واسكندر، من عرفوا لي الحياة بتعريف جديد واللذان عرفت معهما كم انا قوية بعد وصولهم الى حياتي، وصبروا على انشغالي عنهم لاتمام هذا العمل .

الى فيروز وفرزات... الى من هن في قلبي كل يوم ورعايتهن لي لا تهدأ ولا تنضب ولا غنى لي عنها ...

الى صديقات عمري جميعكن.... ولكنني اخص بالذكر سما ورشا والخنساء اللاتي ساعدنني على تخطي أصعب مرحلة من مراحل حياتي، حتى وقفت من جديد واستطعت اتمام هذه الدراسة.

والى النجم الذي يسطع في سمائي بلا تردد ويزيد من سعة قلبي.

منار عمرو

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

التدخل الدولي في النزاعات الداخلية (دارفور نموذجاً)

إعداد:

منار عبدالعزيز محمد عمرو

اشراف:

الأستاذ الدكتور: محمود علي

الملخص

هدفت هذه الدراسة الى التعريف بقضية دارفور والأزمة المتعلقة بها وأسباب هذه الأزمة والتسلسل التاريخي لها وحدود امتدادها، بوصفها كما قال العديد من الكتاب السياسيين " حرب إفريقيا المفضلة" والتي على الرغم من كثرة المحاولات لإيجاد حل سلمي شامل لها، لم تستطع أي من الأطراف الدولية أو الاقليمية، أو أي منظمة دولية تدخلت في النزاع من حلها. وتمثلت مشكلة الدراسة، في أن دارفور تبقى مشكلة مستعصية حتى يومنا هذا بسبب فظاعة ما ارتكب فيها من جرائم انسانية حقيقية، لم تستطع منظمة الأمم المتحدة الراعي الأساسي لحقوق الإنسان والمتكفل الشرعي والوحيد القادر على الحفاظ على حرية مواطني الدول والدفاع عن حقوقهم ايجاد حل لها. وتحاول هذه الدراسة قدر الامكان شرح أسباب أزمة دارفور للوصول إلى جزء من الحقيقة حول مواقف الأطراف المحلية والاقليمية والدولية المشاركة بها، واستشراف افاق الحلول المستقبلية لها.

وقد اشارت فرضية الدراسة الى أن تدخل الأمم المتحدة لم يساهم بشكل ايجابي في تتبع قضية دارفور ولم يساعد في حلها. وللتحقق من صحة الفرضية وللاجابة عن أسئلة الدراسة وتحقيق اهدافها وتبيان مقاصدها، وبعد مراقبة الوضع العام للأزمة ودراسة التحليلات بشأنها ومراقبة الأرقام والتصريحات والقرارات والاتفاقيات الدولية والاقليمية المتعلقة بها، تم استخدام مزيج من المناهج العلمية، يأتي على رأسها المنهج التحليلي والتاريخي واتخاذ القرار، للخروج باستنتاجات خاصة بالدراسة متعلقة بدارفور سواءً في وصفها كنزاع قائم أو في محاولة لتقديم حلول ناجعة لها.

وخرجت الدراسة بتوصيات كان أهمها التأكيد على مبادئ العدل والانصاف في العلاقات الدولية واحترام مبادئ السيادة الدولية وآليات الأمن الجماعي لحل النزاعات الدولية، واقامة المزيد من التحالفات الدولية وتعزيز التعاون بين الدول على مختلف الأصعدة والمؤسسات المختلفة لحل النزاعات من هذا النوع.

International Intervention in Internal Disputes (Darfur as a Model)

Prepared by:

Manar A. Amro

Supervised By:

Prof. Dr. Mahmud Ahmad Ali

Abstract

The study aimed to highlight the Darfur conflict, in order to understand the surroundings of this dispute on many levels. As this war has been called "the favorite African war". This study is trying to go through history that has formed this dispute, in order to understand it more, and then trying to analyze what is happening on the ground to get the full picture of the Darfur situation.

The problem of this study is centered around the questions on how this dispute has evolved, what are the main reasons for this war, and what are the main objectives of the parties involved, and what are the mechanisms to be adopted in order to bring peace, security and development to the area.

The study is trying to answer its main questions using the historical method and the analytical descriptive method, as well as the decision making method. The study has proven the validity of its hypothesis by highlighting the role and the efforts of the United Nations, and other states to solve the dispute.

The study has also suggested that there should be serious efforts to maintain a collective security system in order to achieve international peace and stability, and it also recommended empowering the sovereignty of the nation state in order to enable it to handle solving it's own problems.

الفصل الأول

مقدمة الدراسة

الفصل الاول

مقدمة الدراسة

تمهيد

لقد عمل إنشاء الأمم المتحدة عام 1945 على تهيئة وضع دولي جديد، تسعى الدول من خلاله الى حماية الشعوب في الدرجة الأولى وحفظ استقرارها، ومنع أي صراعات داخلية أو دولية أن تتفاقم حروبا عالمية أو اقليمية ممتدة، تبيد أعدادا كبيرة من الناس، كما حصل في الحرب العالمية الثانية، ولكي تطرح مفهوما جديدا لسيادة الدولة القومية وتحقيق التعاون الدولي لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، من خلال أجهزتها المختلفة من الجمعية العامة الى المحكمة الجنائية الدولية، اضافة الى مجلس الأمن الذي تقع على عاتقه مسؤولية الحفاظ على أمن الدول ومراعاة شؤونها، واصدار القرارات والعقوبات الملزمة والاشراف على تنفيذها بصفته الجهة التنفيذية في منظمة الأمم المتحدة.

ولا تنفك الأمم المتحدة في تصريحات ممثليها وأمنائها العامين على مدى سنوات انشائها، عن التأكيد على حرصها على حفظ السلام والأمن الدوليين وعدم استخدام القوة في النزاعات بين الدول، والمطالبة دائما بتسوية النزاعات بالطرق والوسائل السلمية، ومراعاة حقوق الانسان واحترام الشعوب بغض النظر عن الحكومات أو الرؤساء لتحقيق العدل والمساواة والأمان لجميع شعوب العالم.

إلا أن حقيقة وجود دول كبرى تملك من القوة والنفوذ ما يجعلها تتقاطع في تحقيق مصالحها مع الاهداف والمصالح العالمية للأمم المتحدة، يفشل هذه المنظمة ويعيق تحقيق أهدافها. فقدرة الدول الكبرى على تحقيق مصالحها بغض النظر عن مدى قانونيتها وقدرتها على اختراق مواد الميثاق أو توصيات الجمعية العامة، أو حتى تجاهل الأمم المتحدة نفسها ممثلة بمجلس الأمن في العديد من القضايا والنزاعات الشائكة في العالم، جميعها تشكل اختراقا واضحا لصلاحيات وفعالية الأمم المتحدة

ومدى اعتبارها منظمة مسؤولة من حقها ممارسة صلاحياتها، مما يضعها في موقف حرج احيانا وسيء احيانا أخرى.

وفي هذا العالم السياسي بالدرجة الأولى، نجد خلافات وصراعات وحروب هائلة لازالت تقوم بين مختلف الدول، ومخالفات للمواثيق والقوانين لا تعد ولا تحصى، حتى أن التجازوات الصارخة الحاصلة في عالمنا اليوم في بعض الدول لا تليق بعالم منضوي تحت راية الأمم المتحدة، فهي مسكوت عنها تماما أو مهملة ومهمشة لأهداف سياسية، بينما نرى عدم تساهل أو رحمة في تطبيق القوانين المنصوص عليها على بعض الدول خاصة الضعيفة منها، مما يثير التساؤلات باستمرار حول مدى صدق وفاعلية الأمم المتحدة وأجهزتها، ومدى ثباتها أمام عالم تحكمه سياسات و مصالح الدول الكبرى، والتي في النهاية هي جزء من منظومة الأمم المتحدة، ومكون رئيسي لها.

لذلك جاءت هذه الدراسة للبحث في مدى فاعلية مجلس الأمن و الأمم المتحدة بشكل عام بما يتعلق في مسألة دارفور، التي هي من الوضوح بمكان تستطيع معه الأمم المتحدة دراسة واقعها والوضع القائم فيها، والخروج بحل واضح وخطة منظّمة لوقف النزاع فيها بمساعدة الدول الكبرى.

ولالقاء الضوء على فاعلية التدخل الدولي من خلال مواد القانون الدولي, وكيف من المتاح أن يعمل هذا التدخل لصالح الدول التي تعاني من أزمات داخلية استعصى على الأطراف الداخلية حلها, من خلال البحث في أسبابها وجذورها وامكانية عكس النوايا الحسنة للدول القادرة على المشاركة في اطار المجتمع الدولي.

إلا أن أزمة دارفور لازالت الى هذه اللحظة تشتعل وتزداد الأوضاع الإنسانية فيها سوءاً، ويزداد انتشار السلاح وتفشي المجاعات في واحدة من أخصب بقاع الوطن العربي وأغناها بالثروة الحيوانية والزراعية والنفطية والمعدنية.

لقد شكلت أزمة دارفور علامة استفهام كبرى حول قدرة مجلس الأمن على ايجاد مكان له كمدير لشؤون الشعوب الواقعة تحت ظلم كبير وانتهاك جائر لحقوق الانسان والطفل والمرأة، وعدم الأخذ بعين الاعتبار أي اجراءات حاسمة وسريعة، على الأغلب سياسية ومدعومة عسكريا لانقاذ الوضع الشائك، أو على الأقل التخفيف منه أو من نتائجه لعالم أفضل وحقوق أوضح.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

يثير تفاقم الصراع الداخلي في دارفور وتشابك النزاعات بين أطرافها، حتى يومنا هذا وعدم قدرة الأمم المتحدة متمثلة بمجلس الأمن بالمقام الأول على حلها العديد من التساؤلات حول حقيقة هذه الأزمة وأبعادها وأسباب إستمرارها. ومن أهم هذه الأسئلة:

1. ما هو مفهوم التدخل الدولي؟
2. ما هي أزمة دارفور؟ ومتى بدأت تداعياتها ؟ وما هي أسبابها الرئيسية ؟
3. ما هو دور الأمم المتحدة في أزمة دارفور وماهي الآليات والاجراءات التي اعتمدتها لحلها ؟
4. ما هو دور القوى الاقليمية والدولية في حل أزمة دارفور؟
5. كيف استطاعت الامم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية التعامل مع الأزمة من خلال مفهوم التدخل الدولي؟

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في محاولتها لتبيان ما يعنيه التدخل الولي في النزاعات الداخلية, و شرح الاسباب التي تستند اليها الدول لتفعيل التدخل من خلال شرح المواد و القوانين المتعلقة في ذلك. كما تتناول الدراسة واحدة من أهم الأزمات الداخلية التي يواجهها السودان، في محاولة دراسة وفهم

أسباب التدخل الدولي في هذه الأزمة، وتحليل دوافع القوى الدولية الفاعلة في النظام الدولي تجاه هذه الأزمة والمحاولات والجهود المبذولة لحلها.

أهداف الدراسة

- التعريف بمفهوم التدخل الدولي, أنواعه و تطوره.
- التعريف بأزمة دارفور وأسبابها وتطوراتها عبر المراحل الزمنية المختلفة.
- معالجة دور مجلس الأمن الدولي ومنظمة الأمم المتحدة في التعامل مع قضية دارفور، والآليات التي اعتمدتها المنظمة الدولية لحلها.
- التعريف بمواقف الأطراف المباشرة وغير المباشرة في هذه الأزمة، والأدوار التي لعبتها دول الجوار والدول الكبرى لحلها.
- البحث في افاق الحلول لقضية دارفور.

فرضيات الدراسة

ان التدخل الدولي في العديد من النزاعات و الصراعات الداخلية يكمن من ورائه أهداف و أغراض سياسية لبعض القوى الاقليمية و الدولية.

1. إن تدخل الدول الكبرى في النزاع الداخلي لدارفور قد أدى الى تعقيد الأزمة وليس حلها.
2. انعكس ضعف الأمم المتحدة وعدم فاعلية قراراتها على تصعيد الصراع الداخلي الحاصل في دارفور.

حدود الدراسة

- الحدود المكانية: إقليم دارفور غرب السودان.
- الحدود الزمانية: الفترة الزمنية بين 2004-2011.

محددات الدراسة:

تتمثل محددات الدراسة فيما يلي :

1. تباين واختلاف بعض الوثائق فيما يتعلق بتفاصيل قضية النزاع في دارفور، حيث تتدخل أطراف متنازعة متعددة في القضية، كل منها يسرد الوقائع من وجهة نظره مبينا الاسباب التي دفعته للتدخل في النزاع، أهمها حركات التمرد والحكومة السودانية وحركات المقاومة.
2. صعوبة الوصول الى بعض الوثائق والتصريحات الرسمية المتعلقة بالنزاع، خاصة ما هو خارج عن نطاق الأمم المتحدة أو الاتفاقيات الاقليمية والدولية الخاصة بالنزاع.
3. صعوبة الوصول الى بعض المسؤولين الرسميين ممن قد يكون لديهم رواية واضحة وتعليقات مهمة على طبيعة النزاع في دارفور ومراحل تطوره.
4. قلة المراجع التي تناولت النزاع في دارفور، خاصة وأن هذا النزاع لا يهدد المصالح المباشرة للدول الكبرى أو الدول الاقليمية الفاعلة.
5. التدخل الدولي في دارفور لم يحمل طابعا انسانيا بقدر ما كان يخدم أهدافا سياسية.

مصطلحات الدراسة:

تتضمن هذه الدراسة مجموعة من المصطلحات والمفردات السياسية المهمة، والتي يمكن تثبيتها على النحو التالي:

- التدخل لغويا: يتدخل في كل نزاع: يتوسط فيه وطلب ان يتدخل في النقاش، ان يشترك فيه، ان يساهم فيه.

التدخل الدولي:

- التدخل الدولي اصطلاحا: هو التهديد أواستخدام القوة خارج حدود الدولة بواسطة دولة أو مجموعة من الدول، ذلك لإنهاء إجراءات تعسفية ضد حقوق الإنسان للافراد وذلك دون سماح الدولة التي تم التدخل في اراضيها باستخدام هذه القوة للتدخل. ويضيف البعض عمليات التدخل لحماية السلطات السياسية الضعيفة ضد الحركات الانفصالية أو ضد حركات التمرد أو الإعتداء الخارجي والتي تخلق صراعات سياسية داخلية من شأنها تهديد حقوق الإنسان.(معوض، 11:2004).

- **النزاعات الدولية:**

النزاع لغوياً: هو صوت تضجّر المريض حين إشرافه الموت.

نازعه: أي خاصمه وغالبه. نازع أمام القضاء: رفع دعوى الى القضاء.

الدولة: جمع كبير من الأفراد يقطن بصفة دائمة اقليماً معيناً ويتمتع بشخصية معنوية ونظام حكومي واستقلال سياسي.

- النزاع الدولي اصطلاحاً: وضع اجتماعي ينشأ حين يسعى طرفان أو أكثر لتحقيق أهداف متعاكسة أو غير متلائمة. ويمكن ملاحظة النزاع في العلاقات الدولية يتجلى على شكل الحرب، كنتيجة يتم التهديد بها وكواقع فعلي على حد سواء، وكسلوك في المساومة يكاد يصل الى مرحلة العنف.

كما يعرف: بأنه حالة تفاعل قائم على اللاتعايش بين فاعلين أو أكثر، حالة من التناقض وعدم التطابق في المصالح والأهداف، وقد تكون مصادر النزاع مادية مثل (الموارد الطبيعية أو الرقعة الجغرافية) أو معنوية قيمية مثل (الأيدلوجيا أو الهوية).

- **دارفور**: الاقليم موضوع الدراسة، يقع غرب السودان وتبلغ مساحته ما يقارب نصف مليون كم مربع، ويبلغ عدد سكان الاقليم حوالي ستة ملايين نسمة، ويضم ما يقارب 195 قبيلة.

الإطار النظري والدراسات السابقة

الإطار النظري

تبحث هذه الدراسة مدى إمكانية إحلال السلام والأمن الدوليين فعلياً وعلى أرض الواقع في المناطق الساخنة من عالمنا اليوم، حيث أنّ مناطق النزاعات المحلية والاقليمية والدولية، باتت كثيرة وهي في ازدياد مستمر، على الرغم من كل الأصوات المنادية بنشر الديمقراطية وتعزيز وإقرار حقوق الإنسان أينما كان بغض النظر عن أصوله وتوجهاته.

إنّ مشكلة دارفور تتمثل بوجود قبائل متعددة تقطن هذا الإقليم الذي تبلغ مساحته 200 كم مربع، أي ما يعادل خمس مساحة جمهورية السودان، وتتميز بتعداد سكاني كبير وتنوع قبلي، تشعر بالتهميش السياسي والاجتماعي في ظل نظام الحكم في السودان، حيث لا يتم تمثيل قبائل الاقليم بشكل عادل من خلال الوظائف الحكومية، وشغل المناصب السياسية، والتمثيل في البرلمان.

يعاني اقليم دارفور من الفقر وقلّة الدعم الحكومي، وضعف برامج ومشاريع التنمية على الرغم من غنى الإقليم بالموارد والثروات الطبيعية سواء كانت حيوانية أو زراعية أو حتى نفطية. كما يعاني الإقليم من تدني مستوى التعليم والمعيشة، ويشكل ذلك تناقضاً كبيراً بين حجم الثروات في هذا الاقليم وقلة استغلالها بشكل ملفت. كما يثير وضع الاقليم و ظروفه، التساؤلات حول مدى جدية الجهود المبذولة من قبل حكومات السودان المتعاقبة والمنظمات الدولية والدول الكبرى في التعامل مع هذه الأزمة بالشكل اللائق.

لقد تعاقبت الأزمات على هذا الاقليم كما تعاقبت الحلول التي أعطى بعضها النتائج الايجابية ثم توقف لاسباب سياسية أوعسكرية، أو لفشل في وضع خطط متعاقبة طويلة المدى لا تتوفر كل الامكانيات لضمان استمراريتها. وقد حاول المتمردون أن يثبتوا وجهات نظرهم ضد الحكومات السودانية

المتعاقبة التي أصرّت معظمها على تهميش مواطني هذا الإقليم. وقد حاول المتمردون أيضاً ونجحوا في ايصال رسائل لقوات حفظ السلام الدولية والإقليمية، سواء التي تم ابتعاثها من الإتحاد الإفريقي أو من مجلس الأمن.

ولابد هنا من تأكيد تدخل الدول الكبرى المباشر في قضية دارفور، مثل الصين وروسيا وأمريكا وفرنسا، وذلك لتحقيق مكاسب سياسية أولا من خلال التصريحات أو المساندة في المحافل الدولية، وهي بذلك تحاول الاستفادة من الموارد الكثيرة التي يحتويها الاقليم، بالإضافة ثانيا لتمكينها من السيطرة على مناطق النفوذ فيها لضمان مكان لها في التقسيم ان حصل، كإمتداد للأطماع الاستعمارية فيها، أو لضمان السيطرة السياسية في مستقبل الصراع ليخدم أي من هذه الدول. وقد زاد ذلك من حدة الصراعات في الداخل، حيث تم ضخ الأموال أو السلاح لقبائل معينة وجماعات مختلفة لتمكينها من السيطرة، وبذلك تقوية الطرف الداعم، الأمر الذي زاد من تعقيد المشكلة وتداخل أبعادها وأسبابها.

ومن هنا تأتي أهمية البحث في حلول واقعية تساهم جميع الأطراف في تبنّيها والموافقة عليها، لوضع حد لموت الأبرياء واستنزاف الموارد، وتردّي الأوضاع الصحية لساكني الإقليم، بالإضافة للإستعمال السياسي الواضح لهذا النزاع داخل إقليم دارفور غرب السودان.

إنّ تحرك مجلس الأمن لحفظ سلام وأمن الإقليم وإعادة اعماره وتثبيت حقوق الإنسان فيه والإعتناء بالصحة والتعليم والحقوق الاجتماعية والسياسية لجميع مواطني الإقليم والوصول الى اتفاقيات ترضي جميع الأطراف هو من واجباته ومن مسؤولياته الرئيسية أمام المجتمع الدولي والقارة الافريقية و الشعب السوداني.

كما أنه من الضروري إنصاف القبائل التي سكنت الإقليم منذ الأزل، وإعطائها وزنها السياسي والاجتماعي، وحقها كاملا في الوظائف الحكومية والمناصب السياسية من خلال حل داخلي واضح ومفصل تتبناه الحكومة السودانية بدعم اقليمي وعالمي ان استدعى الأمر، حتى يضمن اقليم دارفور

سلامته وحقوق مواطنيه واستمرارية تطوره وازدهاره، بغض النظر عن النزاعات العرقية والطائفية المسيطرة على الجو العام في هذا النزاع الذي لم ينته بعد.

الدراسات السابقة

أولا الدراسات العربية

1- **دراسة حباشنة ومبيضين (2009)، بعنوان "أزمة دارفور والمواقف المتباينة أزائها: دراسة مقارنة**"، هدفت هذ الدراسة الى البحث في تباين المواقف الدولية من أزمة دارفور منذ بدئها عام 2003 وحتى عام 2009، وذلك بالتركيز على الأطراف الدولية الفاعلة ذات العلاقة (الولايات المتحدة، روسيا الاتحادية، الصين، فرنسا، بريطانيا، هيئة الأمم المتحدة)، وذلك من أجل التعرّف على حقيقة التفاعلات والظروف الدولية الخاصة بهذه الدول من خلال تفحّص مصالح كل طرف من هذه الأطراف من أزمة دارفور مقارنةً مع مصالح الأطراف الأخرى، والسياسات الخارجية لهذه الدول، وعلاقتها بالأزمة بأبعادها المختلفة. وقد استخدمت الدراسة المنهج المقارن لتوضيح المسألة. قد بينت الدراسة اختلاف المواقف الدولية إزاء قضية دارفور، باختلاف مصالح ومواقع الجهات التي تطلقها، وذلك حسب خريطة الصراعات الإقليمية والدولية .

2- **دراسة نهار (2014)، بعنوان " مآلات الحرب على المرأة في دارفور**"، تناولت هذه الدراسة أزمة دارفور من عام 2003 الى عام 2014، وقدمت الدراسة في جامعة الخرطوم، في معهد أبحاث السلام بالتعاون مع قوات حفظ السلام في دارفور ضمن ورشة عمل. اتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي اضافة الى انها تناولت عينة من مجتمع دارفور متمثل في النساء المتضررات من نقص الموارد وضعف الإمكانيات، واضطهاد المرأة في ظل الحرب الدائرة في دارفور.

3-دراسة محمود ممداني (2009)، بعنوان " دارفور، منقذون وناجون _ السياسة و الحرب على الارهاب ".

يحاول المؤلف بأسلوب أكاديمي أن يتناول موضوع دارفور من أربعة محاور هي التراث، القبيلة، العرق والموقع، ويحلل أسباب الصراع في دارفور. موضوع الدراسة الأساسي كان الحرب الأهلية في دارفور وكيف تمت ادارتها عبر المؤسسات القبلية، وخلص بالاستنتاج بأنها لم تكن بين قبائل عربية وغير عربية، وأن وسائل الاعلام قد لعبت دور كبير في التعتيم على النزاع الدائر، وأنه قد تم حجب موضوع الارض والصراع عليها تماما في قضية دارفور .

ثانياً: الدراسات الأجنبية

1. دراسة جولي فلينت (2010)، بعنوان "**الحرب الاخرى: الصراع العربي الداخلي في دارفور**".

تناولت هذه الدراسة قضية دارفور من ناحية الصراع القبلي الدائر في الداخل، وكيف ان مصادر الرعي كانت سبب من اسباب النزاع، وتحاول الباحثة ان تضع الصراع في اطار محدد ينحصر بين القبائل الموالية للحكومة وحركات التمرد، وتحاول القاء الضوء على دور قوات حفظ السلام سواء الافريقية أو المرتبطة بالامم المتحدة في دارفور.

2. دراسة جوناس لانجر ""Johannes Langer"(2007) بعنوان " **مسؤولية الحماية، قضية دارفور**". تناولت هذه الدراسة جهود التدخل الانساني في قضية دارفور وكيف استطاع التدخل الدولي الانساني بمساعدة الحكومة السودانية والاتحاد الافريقي والأمم المتحدة الحد من تأثير سير قضية دارفور على المدنيين وكيف استطاعت الجهود الدولية في اغاثة المدنيين والحد من تأثير الصراع السياسي القائم على مواطني السودان واقليم دارفور تحديدا.

3. دراسة اليستي أيجر "Alastair Ager " (2009) بعنوان : **Using the protective enviorment: framework to analyze children protection needs in Darfur.**

، لقد أوضحت هذه الدراسة الأثر الكبير للصراع الدائر في دارفور على الأطفال وضرورة وجود معيار وطريقة واضحة من الواجب اتباعها لحماية الاطفال في اقليم دارفور. وعملت الدراسة على ايجاد معيار واضح بعد تقييم الوضع لتقديم المساعدات للاطفال في اقليم دارفور.

ثالثا: ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

1- ستحاول هذه الدراسة أن تتجاوز بعض مظاهر النقص الواردة في الدراسات السابقة، مثل تناول موضوع التدخل الدولي في العلاقات الدولية وتصنيفه بشكل واضح لاستعماله في القياس على قضية شائكة مثل قضية دارفور في محاولة لفهم محاولات التدخل ومدى شرعيتها وقانونيتها أو حتى قبولها عرفا. وتحاول هذه الدراسة تناول قضية دارفور من منظور سياسي تحليلي يعالج مجمل الظروف المؤثرة على أصحاب القرار، سواء كانوا في الداخل أو في الخارج للوصول الى تقييم كامل للوضع الحالي للأزمة يساهم في تعزيز مشاركة سكان إقليم دارفور في الحياة السياسية العامة في السودان، وتخلص السودان من تعقيدات المشكلة وتحقق الهدوء والأمن والإستقرار لأطرافها. كما أنّ الدراسة ستبحث في الارتباط المباشر لقضية دارفور بالأمم المتحدة، والقرارات التي اتخذت، وجميع المحاضر والمناقشات والتصريحات التي خدمت بعض المرات ولم تخدم القضية مرات اخرى، ومعرفة تماما ما الدور الذي لعبته الأمم المتحدة في هذه القضية، وربطها أيضاً بالدول الكبرى التي تسعى لأخذ مكان لها على الخريطة الدولية من خلال التدخل في دارفور، ومعرفة أسباب الاهتمام المفرط لدول كبرى كالصين وروسيا وفرنسا وامريكا وبريطانيا

في قضية سودانية داخلية، والخروج باستنتاج عن ارتباط القضية بالمجتمع الدولي وفاعلي العلاقات الدولية.

2. ان السرد التاريخي في العديد من الدراسات السابقة فيه القليل من الترابط الذي يجعل من الصعوبة ربط الأحداث من خلاله للوصول الى تصور واضح عن النزاع، حيث تناولت معظم الدراسات طرف واحد من أطراف النزاع تسلسلت معه في سير القضية، دون الوصول الى صورة متكاملة تبين سير جميع الأطراف في الفترة الزمنية التي تبلور فيها الصراع.

كما ستحاول هذه الدراسة ربط جهود الأمم المتحدة مع الاتحاد الافريقي والدول الكبرى لمعرفة مدى تأثير كل منها على الاخرللحصول على تصور شامل للتدخل الدولي في نزاع يعتبر من أهم النزاعات الداخلية الحاصلة في زمننا هذا.

منهجية الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة واثبات فرضياتها والإجابة عن اسئلتها، تم استخدام مجموعة من المناهج البحثية وعلى النحو التالي:

1. المنهج الوصفي التحليلي: لتحليل الأزمة السياسية القائمة في إقليم دارفور ودور جميع الأطراف المعنية فيها، ومعرفة دور وتأثير جميع العوامل على تطوّر الأزمة وطريقة التعاطي معها، ومراجعة الجهود المبذولة لحل المشكلة.
2. المنهج القانوني: وذلك من خلال توظيف مواد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، والإتفاقيات التي أبرمت في شأن الإقليم، والإستعانة بها لبيان مدى قانونية التدخل العسكري وغيره.

3. منهج صنع القرار: وذلك من خلال دراسة آليات صنع القرار في الحكومة السودانية والمنظمات الاقليمية التى تدخلت، بالاضافة الى تسليط الضوء على كيفية صنع واتخاذ القرار في أروقة الأمم المتحدة ومجلس الأمن تحديدا بالإضافة إلى المحكمة الجنائية الدولية.

4. المنهج التاريخي: تم استعمال المنهج التاريخي من أجل متابعة تطور وسير الأحداث في قضية النزاع الدائر في دارفور والوقوف على أهم الاحداث الحاصلة وربطها مع تقدم سيرالنزاع ومدى تأثيرها على النتائج المرجو الحصول عليها وكيف أثرت على أطراف النزاع والجهات المرتبطة فيه.

الفصل الثاني

التدخل الدولي

الفصل الثاني

التدخل الدولي

يعتبر التدخل الدولي في الشؤون أو الصراعات الداخلية للدول من القضايا التي لا زالت تثير الجدل لدى الكثير من خبراء القانون الدولي والدول ذات السيادة الأعضاء في الأمم المتحدة خاصة دول العالم الثالث. وتعتبر الدولة القومية هي اللاعب الأساسي في العلاقات الدولية، حيث تأتي سلطة الدولة القومية وسيادتها فوق كل منظمة أو ميثاق يخص أي لاعبين متواجدين على الساحة الدولية.

ومن أسس تعريف الدولة القومية أن يكون لها سيادة على اقليمها وعلى علاقاتها مع الدول الأخرى ذات السيادة. وبكونها صاحبة السيادة فهذا يعني أن الدول القومية مهما كان حجمها أو إمكانياتها فإنها تعتبر جميعا متساوية أمام القانون الدولي.

إلا أن الدولة القومية صاحبة السيادة المطلقة على أرضها وشعبها لا تستطيع تطبيق مبدأ السيادة على أرض الواقع بنسبة 100%. ومع ذلك فإن الدول بمختلف أنواعها تحاول قدر الإمكان تقوية نفسها من الداخل والخارج لتصبح قادرة على الصمود في وجه التحديات الدولية. وقد شهدت نهايات القرن العشرين وما بعده تراجعاً في قوة الدولة القومية وأهميتها، وبدأت تبرز على الساحة أنواع أخرى من لاعبي العلاقات الدولية مثل المنظمات الدولية سواء كانت إقليمية أوعالمية، ولعل أهم مثال على ذلك بروز الاتحاد الأوروبي كقوة ولاعب مهم في العلاقات الدولية، إضافة الى الشركات المتعددة الجنسيات التي اخترقت سياسات الدول اقتصادياً وسياسياً.

لقد كانت معاهدة وستفالاليا 1648 نقطة تحول بارزة في إعادة مكانة اللاعب الفردي والدولة القومية متزامنةً مع تصاعد الأصوات المنادية بحقوق الإنسان، تماشيا مع التحول الديمقراطي الذي بدأ يطرأ منذ تلك الفترة، حيث تم إعادة تعريف مفهوم السيادة الوطنية ولم تعد الدولة فقط تستأثر بحق عدم التدخل في شؤونها إذ إن عليها واجب حماية مواطنيها أمام المجتمع الدولي. وإن لم تستطع تحقيق هذه

الغاية فإن واجب حماية مواطني هذه الدولة يصبح مسؤولية المجتمع الدولي ومؤسساته في إطار ما يسمى بالتدخل الإنساني، وتم بذلك إعادة ما كان يسمى بمفهوم (الحرب العادلة) إلى الساحة الدولية، والتي تخوضها الأطراف الأقوى على المسرح الدولي لتأمين ما يعرف (بالأمن الجماعي).

وتماشيا مع هذا التيار ظهر مبدأ (مسؤولية الحماية) والذي يستند بمشروعيته على أن السيادة لم تعد توفر حصرياً الحماية للدول من التدخل الأجنبي وأصبح من مبدأ السيادة أن توفرالدولة الرفاهية لشعوبها. وقد تكرَس هذا المبدأ في القمة العالمية للأمم المتحدة في عام 2005 من خلال التأكيد على أن الدول ذات السيادة تتحمل تماما مسؤولية حماية مواطنيها من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية، وعندما تكون الدولة القومية ذات السيادة غير قادرة على توفير ذلك فإن المجتمع الدولي يحق له التدخل لحماية المواطنين من هذه الجرائم وفقاً لميثاق الأمم المتحدة, استنادا الى المادة 24 من ميثاق الأمم المتحدة و الذي عهدت من خلاله الى مجلس الأمن بالدور الرئيسي في حفظ الأمن و السلم الدوليين.

المبحث الأول: التدخل الدولي

تتعتبر ظاهرة التدخل الدولي من أكثر الظواهر السياسية التي أثارت جدلا، إذ انها غالبا ما كانت عرضة للتأثر بتغيير القوى الكبرى أو شكل النظام الدولي، علاوة على ما قد يقع من تناقض عند محاولة ترسيخ مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان في دولة ما من جهة والحفاظ على سيادة هذه الدولة وطريقة توليها للأمور وتسيير شؤونها الداخلية من جهة أخرى.

ويمكن تعريف التدخل الدولي كما يلي:

"هو التهديد بالقوة أو استخدامها فعليا خارج حدود الدولة بواسطة دولة أو مجموعة من الدول، وذلك لإنهاء إجراءات تعسفية ضد حقوق الإنسان للأفراد وذلك دون سماح الدولة التي تم التدخل في

اراضيها. ويضيف البعض عمليات التدخل لحماية السلطات السياسية الضعيفة ضد الحركات الانفصالية أو ضد حركات التمرد أو الإعتداء الخارجي والتي تخلق صراعات سياسية داخلية من شأنها تهديد حقوق الإنسان".(معوض، 11:2004).

أما أنتونيو رونجوا فيرى "أن التدخل الانساني هو اعتراف بحق ممارسة رقابة دولية من طرف دولة أو أكثر على أعمال مخالفة للقوانين الانسانية التي من شأنها أن تندرج في السياسة الداخلية لدولة أخرى" كما يعرف برنارد كوشنر التدخل الدولي الانساني بأنه " التدخل الذي لا يتم باسم دولة ما بل يجب أن يكتسب الطابع الجماعي و لا يتم اللجوء الى استعمال القوة الا في حالة الضرورةو كما اعتبر العمليات القائمة بشكل منفرد و بدون موافقة مجلس الأمن هي عمليات غير شرعية و غير قانونية"

ولا بد هنا من الإشارة الى أن الدول لم تعد هي اللاعب الوحيد على الساحة الدولية الذي يمارس حق التدخل الخارجي حال تطلب الأمر، بل ان ظهور فاعلين غير الدول أصبح عاملاً مؤثراً في زيادة ممارسة عمليات التدخل الخارجي على المستويين الاقليمي والدولي، ولم تعد الدولة وحدها هي من تملك الحق في استخدام القوة.

وبسبب الافتقار لتعريف واضح للتدخل الخارجي في تاريخ العلاقات الدولية فقد شمل تعريف هذا المصطلح عدة متغيرات أساسية تشكل صميم وأساس صياغة وفهم نظرية التدخل الخارجي. وعادة ما تلجأ الدول الكبرى الى التدخل إما لضمان استمرار نظام الحكم القائم أو إزالته وتغييره لضمان استمرارية تحقيق التوازن لمصلحتها، وغالبا ما يتم التدخل في دول العالم الثالث (يونس، 31:2010). ومن الأمثلة على ذلك:

- تدخل دول التحالف في العراق عام 2003.
- تدخل الولايات المتحدة في افغانستان عام 2001.
- تدخل حلف الناتو في يوغسلافيا عام 1999.

- تدخل حلف الناتو في ليبيا عام 2011.

غايات التدخل الدولي وأهدافه :

يمكن القول أن للتدخل الدولي غايات وأهداف محددة عادة ما تقرر وسائله وآلياته ومداه والشكل الذي يكون عليه. ومن هذه الغايات ما يلي :

1- الدفاع عن النفس، وهنا غالبا ما يكون التدخل عسكريا.

2- السيطرة على الموارد الاقتصادية، فتلجأ الدولة المتدخلة الى التدخل الاقتصادي ممثلا إما بكسب النظام القائم واستمالته وفي حال استجابة هذا النظام لها تقوم بدعمه وتثبيته. والعكس صحيح حيث تقوم الدولة المتدخلة بتهديد النظام وإضعافه في حال عدم تعاونه أو استجابته لها.

3- تحقيق أهداف سياسية، حيث تلجأ الدول للتدخل الدبلوماسي والضغط السياسي تدرجا من الضغط الشفوي للمقاطعة الاقتصادية وصولا الى التدخل العسكري.

المطلب الأول: مراحل التدخل الدولي.

المطلب الثاني: عناصر وشروط التدخل.

المطلب الثالث: أشكال التدخل الخارجي.

المطلب الأول: مراحل التدخل الدولي:

هناك مراحل مر بها التدخل الدولي حتى وصل إلى شكله الحالي، وتتلخص فيما يلي:

1. **مرحلة ما قبل التنظيم الدولي الحديث :**

في هذه المرحلة كان استخدام القوة هو السمة البارزة في العلاقات القائمة بين الدول، مثل ما حدث بين إسبارتا وأثينا، حتى ظهرت معاهدة وستفاليا عام 1648 التي ساعدت على إرساء سياسة

توازن القوى وساهمت في ولادة القانون الدولي وتدوينه. وبعد ذلك في عام (1815) نشأ (التحالف المقدس) الذي ضم روسيا والنمسا وبروسيا وانكلترا، حيث اعتبر هذا التحالف التدخل لحفظ التوازن الدولي عملاً مشروعاً.

وكذلك جاءت معاهدات (اكس لاشابل) في عام 1748 التي ضمت أعضاء التحالف المقدس بالإضافة إلى فرنسا وذلك لإدارة شؤون أوروبا وحمايتها، حيث قامت دول هذه المعاهدات بالتدخل فعليا في نابولي عام 1821 وإسبانيا عام 1823 والبرتغال عام 1826، وبذلك اتخذ التدخل طابعاً جماعياً عن طريق المؤتمرات التي كانت تعقدها هذه الدول لمناقشة شؤون الدول الأخرى.

وكانت بداية التحول في تحريم التدخل واعتباره عملاً غير مشروع من خلال تصريح الرئيس الأمريكي (جيمس مونرو) عام 1823 والذي عرف بمبدأ مونرو ونص على ثلاثة مبادئ صريحة:

-أن القارة الأمريكية أصبحت تتمتع بالحرية والإستقلال وأن أمريكا للأمريكيين ولا يسمح باحتلالها.

-أن كل محاولة من قبل الدول الأوروبية لفرض نظامها السياسي على أي جزء من القارة الأمريكية يمثل خطراً على أمن الولايات المتحدة الأمريكية وسلامتها، وهي لن تسمح بأي تدخل من هذا النوع.

-ليس للولايات المتحدة أن تتدخل في شؤون أوروبا الداخلية وهي ليست طرفا في الحروب التي تقع بين الدول الأوروبية، ولا يسمح للدول الأوروبية بالتدخل في شؤون القارة الأمريكية، كما أن للدول الأمريكية الحق في الدفاع عن نفسها اذا ما وقع عدوان على حقوقها ومصالحها. ولكن الولايات المتحدة الأمريكية استخدمت مبدأ مونرو تحت ذريعة التهديد الأوروبي للتدخل في شؤون أوروبا وأصبح المبدأ وسيلة مهمة جداً للتدخل، مع أنه وضع أصلاً لمنعه.(يونس، 2010:37:36).

2. مرحلة عصبة الأمم:

أهم ما جاءت به عصبة الأمم هو الإلتزام بعدم اللجوء للحرب واحترام المعاهدات والقواعد القانونية الدولية وقيام العلاقات الدولية على أساس العلانية والشرف والعدالة. ولم تحرم العصبة الحرب

في العلاقات الدولية، لكنها قيدتها ببعض القيود التي لم يكن لها أي أثر فعال في تحريم التدخل والإجراءات العدائية في الحروب. لقد كانت فترة وجود عصبة الأمم كمنظمة دولية هي الفترة ذاتها التي ظهرت فيه صورعديدة للتدخل في مناطق مختلفة من العالم بطرق غير مباشرة، كالتدخلات الأيديولوجية والتدخلات المالية والتدخلات الإنسانية والتدخلات العسكرية كذلك. (يونس، 38:2010).

3. مرحلة الأمم المتحدة:

بدأت حقبة الأمم المتحدة في 1945/1/26 في سان فرانسيسكو عند التوقيع على الميثاق الخاص بالأمم المتحدة والذي أصبح نافذاً منذ 1945/10/24. لقد حسم ميثاق الأمم المتحدة الجدل الدائر بخصوص التدخل حيث اعتبر ميثاق الأمم المتحدة التدخل عملاً غير مشروع وذلك بالإستناد إلى المادة الثانية الفقرة (1) من الميثاق وهي: "تقوم الهيئة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضاءها". ويترتب على ذلك احترام الشخصية القانونية لكل دولة عضو في الأمم المتحدة واحترام سلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي. إلا أن الحرب الباردة قد فرضت على الواقع السياسي الدولي تغييرات وانتهاكات واضحة أهمها وأولها هو مبدأ (ترومان) الذي أكد على أن الولايات المتحدة ستتدخل في أي بقعة من العالم لتساعد الشعوب الحرة على تقرير مصيرها بطريقتها الخاصة.

فتدخلت أمريكا في اليونان عام 1947 عن طريق دعم الحكومة اليونانية ومساعدتها بناءً على توصيات الرئيس ترومان لمنع التغلغل والنفوذ السوفييتي. كما تدخلت في الفلبين والمكسيك وكوبا ونيكاراغوا وغيرها لذات الغرض، حيث كان للضغوط الإقتصادية دور مهم لتحقيق ذلك من خلال تقديم القروض للبلدان المستضعفة أو عقد اتفاقيات تجارية معها . حتى أن الاتحاد السوفييتي نفسه قد تدخل في العديد من الدول أهمها (تشيكوسلوفاكيا) عام 1948.

في وقت لاحق من هذه الحقبة تم إعلان (مبدأ أيزنهاور) عام 1957 والذي نصت المادة (2) منه على السماح لرئيس الولايات المتحدة باستخدام القوة المسلحة بناءً على طلب أي أمة تكون واقعة تحت

الإعتداء المسلح من بلد خاضع للسيطرة الشيوعية. وعلى ما يبدو، فان الحرب الباردة قد فتحت الباب على مصراعيه للتدخل الدولي في الدول المستضعفة أو دول العالم الثالث باعتبارها معسكرات استقطاب للدول الكبرى حتى في ظل وجود الأمم المتحدة. (يونس، 40:2010).

4. التدخل الدولي بعد عام 1990 (في ظل النظام الدولي الجديد):

بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وإعلان نهاية النظام ثنائي القطبية وابتداء النظام العالمي الجديد، صرح الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش في 1991/1/29، بأن "الولايات المتحدة الأمريكية وحدها من بين دول العالم تملك من المستوى الأخلاقي ومن الإمكانيات ما يكفي لخلق نظام عالمي جديد". ومن هنا أصبحت العلاقات الدولية مختلفة تماماً عما شهدته الشعوب في العقود الماضية، وأصبحت محكومة بالمصالح وليست مضبوطة على أساس توازن القوى، وأن النظام العالمي الجديد متمثلاً بالولايات المتحدة الأمريكية يمتلك وسائل الردع وتحقيق الإزدهار والإستقرار والسلام العالمي.(يونس، 43:2010).

إن التغيير الرئيسي في موضوع التدخل الدولي بعد عام 1990 يتلخص في أن التدخلات قبل النظام العالمي الجديد كانت تتم بواسطة دول تعتبر استعمارية (سابقاً) مثل فرنسا وبلجيكا أو من أحدى القوتين العظمتين. أما بعد عام 1990 أصبحت التدخلات تتم بصورة جماعية من قبل الأمم المتحدة وبناءً على قراراتها.

لقد اعتبر مجلس الأمن الدولي في التسعينات بعض الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني أو معاناة المدنيين في مختلف المناطق في هذا العالم تهديداً حقيقياً للأمن والسلم الدوليين، وبذلك تم اعتبار استخدام القوة العسكرية للتدخل الإنساني أمراً مبرراً أو مشروعاً، على الرغم من أن العديد من تدخلات الأمم المتحدة الإنسانية قد تعرضت للفشل. (يونس، 22:2010).

وقد يعود ذلك الفشل إلى أن تدخل الأمم المتحدة في أي دولة ذات سيادة عضو في الأمم المتحدة هو أمر مثير للقلق خاصة بوجود قوة دولية وحيدة تسيطر على الأمور. كما أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت دائماً محط شكوك من قبل دول العالم الثالث. ولا يخفى على دول العالم الثالث وشعوبه، أن الولايات المتحدة هي الآمر الناهي حتى في الأمم المتحدة ولا تلتزم في الكثير من الحالات بمواد الميثاق، وتستخدم حق الفيتو لتمرير كل ما تريد تنفيذه وخاصة في ما يخص الدول المستضعفة في العالم الثالث، والتي تشكل مصدراً مهما للثروات التي تضمن تقدم عجلة الصناعة والتجارة والسياسة.

وعلى الرغم من أن ميثاق الأمم المتحدة قد حرم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في الفقرة الرابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة، إلا أنه اهتم بالحروب التي تهدد السلم والأمن الدوليين والتي قد تؤدي إلى حرب عالمية، مما فتح المجال واسعاً أمام الدول الكبرى للتلاعب بهذه المصطلحات الغامضة التي لا يوجد تعريف واضح لها، حيث يمكن وصف أي من النزاعات العادية بأنها نزاعات (مهددة للسلم والأمن الدوليين).

ومن هنا أصبح النظام الدولي مهدداً تهديداً واضحاً وهذا ما سيتم إثباته لاحقاً. ومن أهم الأمثلة على ذلك قيام حلف الناتو باللجوء إلى التدخل في كوسوفو استناداً إلى الدفاع الشرعي عن النفس، وفي نفس الوقت الذي تدخل فيه الناتو هذا التدخل الفاضح، استغلت روسيا الفرصة لشن حربها ضد الشيشان لاطمئنانها بأن الناتو لن ينقذها خوفاً من إثارة انتقادات حوله، وهكذا ثبت أن العلاقات الدولية منذ انهيار الاتحاد السوفييتي أصبحت خاضعة أكثر من أي وقت مضى لمبدأ المصلحة التامة بدلاً من التوازن الدولي.

5. التدخل الدولي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001:

لقد أخذ التدخل الدولي في النزاعات الداخلية منحى جديدا يختلف تماماً عما كان عليه من قبل. فمنذ هجمات 11 سبتمبر 2001 على برجي التجارة العالمي، غيرت الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجية الأمن الوطني التي تتبعها والتي كشفت عنها بكل وضوح في شهر 2002/9 والتي صبغت النقاشات المستقبلية حول استخدام القوة للدفاع عن أمريكا.

وفي عام 2002 أكد وزير الدفاع رامسفيلد أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتزم وضع عقيدة عسكرية جديدة تمنحها الحق في توجيه الضربة الأولى للدولة التي تمتلك أسلحة دمار شامل، وعاد مبدأ الردع أو الضربات الوقائية للظهور على الساحة الدولية. ففي عام 2003 وبعد الإطاحة بنظام الرئيس السابق صدام حسين، أصبحت الأمم المتحدة وكأنها غير موجودة. فعلى الرغم من أن مجلس الأمن لم يعط الضوء الأخضر للولايات المتحدة الأمريكية لاحتلال العراق، لكن المجتمع الدولي والأمم المتحدة والجميع كان يعلم أن مصير العراق هو حقاً بين يدي الولايات المتحدة الأمريكية فقط لا غير، مما خلق تراجعا سياسيا وقضائيا على مستوى العلاقات الدولية. فقد بدأ القانون الدولي يهمش ويجمَد ويسخر وفقاً للمصالح الوطنية أو لحماية الأمن القومي للدولة الأقوى، ومن هنا اتسع نطاق التدخل الدولي في الشؤون الداخلية للدول وخاصة في المجالات المتعلقة بحقوق الإنسان والديمقراطية وحماية البيئة وامتلاك أسلحة الدمار الشامل. (Weiss, 2014: 4).

ان من أهم التناقضات التي أبدتها الولايات المتحدة الأمريكية في بداية هذه الحقبة بعد إعلانها عن حربها ضد الإرهاب وإعلانها عن (دول محور الشر) العراق، إيران، وكوريا الشمالية كما جاء على لسان الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش في خطابه الذي ألقاه في 2002/1/29 بوصفه هذه الدول بأنها داعية للإرهاب وتسعى لشراء الأسلحة النووية، عمدت إدارة بوش نفسها إلى اتباع معايير مزدوجة، بعدم التوقيع على اتفاقية كيوتو التي تحد من انتشار الغازات المنبعثة من التصنيع في الدول الصناعية الكبرى والتي تنص ايضا على مساعدة الدول النامية لإقامة مشاريع تساعدها على تنفيذ هذه

الإتفاقية للتقليل من انبعاث هذه الغازات التي لعبت دوراً مهماً في تغيير المناخ واستبدال التكنولوجيا في الدول النامية بتقنيات صديقة للبيئة في مجالات الطاقة والنقل والمواصلات. إن اتفاقية كيوتو تعتبر من الاتفاقيات المهمة والتي تهدف لمساعدة الدول النامية للاستفادة من الدول الكبرى والنهوض بها، لتحقيق الهدف النهائي لها للحاق بركب الدول المتقدمة. إلا أن الولايات المتحدة تدخلت بما يعينها على تحقيق مصالحها ولم تتدخل لتحقيق مصالح الدول النامية والتي يقع على عاتقها مساعدتها ومد يد العون لها على أساس أنها قوة عظمى وحيدة في النظام العالمي القائم، كما أشارت إلى نفسها عندما تعلق الأمر بمحاربة الإرهاب.

ومن المفيد الاشارة هنا الى دور حلف الناتو في التدخل في النزاعات الداخلية للدول واعتباره أحد أهم الأدوات السياسية والعسكرية المستخدمة لتحقيق غايات التدخل. فقد بدأت حقبة استعمال حلف الناتو منذ عام 1999 في كوسوفو كأحد أدوات تنفيذ السياسة الداخلية، وبذلك أصبح الحلف مخترقا واضحا لسيادة الدولة بلا قرار دولي يكسبه أي شرعية دولية، بل بكونه حلف يضم الدول الكبرى المهيمنة على النظام الدولي.

المطلب الثاني: عناصر وشروط التدخل:

لا يكون التدخل فى احدى القضايا أو النزاعات الدولية القائمة تدخلا دوليا الا اذا توافرت العناصر التالية :

-أن يكون التدخل واقعا على دولة مستقلة ذات سيادة، لها الحق في إدارة جميع شؤونها الداخلية والخارجية دون ان تكون خاضعة قانونا لسيطرة دولة اخرى. لأن التدخل هو ما يفقد الدولة عدم

خضوعها لقوة اخرى تحكم شؤونها، وعليه فان استقلالية دولة ما شرط اساسي للقول بوقوع تدخل عليها.

-ان يكون التدخل واقعا على اختصاص الدولة محل التدخل وبذلك نعني أن تتعرض الدولة المتدخلة في شأن من شؤون اختصاصها الوطني مثل حماية مواطنيها من أي خطر يهددهم داخل هذه الدولة.

وقد اختلفت الاراء حول هذا العنصر حيث قال بعض الفقهاء مثل Potter "ان جميع التدخل الحاصل في دولة ما هو تدخل سواء كان في شؤونها الخارجية ام الداخلية".

-أن يكون الغرض من التدخل هو فرض ارادة الدولة المتدخلة وبذلك فإن الدولة المتدخلة تخضع الدولة محل التدخل لإرادتها وتوجهها حسب مصالحها، فأساليب التدخل عديدة إلا أن الغرض واحد ألا وهو إخضاع الدولة محل التدخل.

وعند توافر هذه العناصر الرئيسية يعتبر التدخل انتهاكا لسيادة الدولة وخرقاً واضحاً لمبدأ عدم التدخل.(يونس، 34:2010).

المطلب الثالث: أشكال التدخل الخارجي:

هناك تقسيم بسيط واضح ومباشر للتدخل الدولي سواء باستخدام القوة المسلحة أو بدونها سآتي على ذكره باختصار:

التدخل المباشر:

1. التدخل الدبلوماسي: يتم بتقديم طلبات كتابية أو ملاحظات شفوية من قبل الدولة المتدخلة إما بصورة رسمية علنية أو بصورة غير رسمية غير علنية تحمل طابع التهديد عادةً.
2. التدخل الفردي أو الجماعي: يقع التدخل من دولة منفردة أو من عدة دول مجتمعة.
3. التدخل في الشؤون الداخلية والخارجية للدول.

4. التدخل العسكري : عن طريق استخدام القوة الفعلية أو التهديد باستخدامها.
5. التدخل الإقتصادي: حيث يخلو هذا النوع من استخدام القوة، وتحل محلها الضغوط التي تمارسها الدولة المتدخلة عن طريق اتخاذ التدابير الإقتصادية التي ترمي الى التأثير في سياسة الدول المراد التدخل في شؤونها.
6. التدخل الإنساني الذي سيتم شرحه لاحقاً.

التدخل غير المباشر، والذي يتم من خلال صور عديدة، أهمها :

1. التدخل الإقتصادي.
2. التدخل الأيديولوجي.
3. التدخل الهدام.

لكن التقسيم الأشمل والأدق والذي عمل على تحليل الواقع السياسي والعلاقات الدولية هو التقسيم التالي الذي ستعتمده هذه الدراسة مدعوماً بالجداول والأرقام.

ومن أجل الوصول لصورة واضحة بشأن الأهداف المعلنة وغير المعلنة لأي قضية تدخل يتم دراستها، فمن الأهمية بمكان توضيح أشكال التدخل الخارجي وفهمها، حيث أن هناك شكلان أساسيان للتدخل الخارجي ألا وهما التدخل العسكري والتدخل غير العسكري.

- التدخل العسكري: يكون عادة بأسلوب مباشر سواء فردي أو جماعي، أو غير مباشر من خلال توفير الدعم والسلاح لأحد أطراف الصراع دون حدوث تدخل مباشر، بحيث يغير هذا التدخل ميزان القوى لصالح طرف على حساب طرف آخر.

- التدخل غير العسكري: هذا التدخل قد يكون مباشرا أوغير مباشر، حيث يستعمل عادة في حالات دعم الثورات الداخلية أو الإنقلابات وذلك حسب طبيعة الطرف المتدخل. ومن أهم أشكاله العقوبات الاقتصادية.

وسيتم تناول اشكال التدخل العسكري بإسهاب أكبر فيما يلي:

أولا: التدخل المباشر

1. التدخل الدولي الإنساني المنفرد (العسكري المباشر)

يمكن القول أن اليونان القدماء وهم أول من أرّخوا للفلسفة السياسية والقواعد الأساسية للسياسات الدولية ذكروا أن " الحرب يجب أن لا تندلع إلا إذا كان سبب هذه الحرب مبررًا" وهو ما يعرف بعصرنا الحديث ب "الحرب العادلة" والتي كان أول من حدد مفهومها القديس أوجستين الذي يرى أن الحرب العادلة هي التي تهدف الى القضاء على الظلم وتحقيق السلم. لذلك سمي التدخل انسانيا بالرغم من استخدام القوة العسكرية لتنفيذ أهدافه باعتباره عادلا يخدم هدفا أبعد. (علي،3:2014)

لقد ذكر التدخل الإنساني في القرن التاسع عشر في كتابات بعض الفقهاء مثل أنطوان روجيه ومن امثلته على ذلك الاحتلال الفرنسي لسوريا الذي تم تبريره لحماية المسيحيين المضطهدين في عهد الإمبراطورية العثمانية عام 1860، وأيضاً تدخل روسيا في البوسنة والهرسك وبلغاريا عام 1877 لنفس السبب.

لكن التدخل الإنساني ظهر بالصورة التي نعرفها، بعد نهاية الحرب الباردة وسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية كقطب منتصر يسعى لفرض إرادته على الصعيد الدولي. لم يتم استخدام مفهوم التدخل الدولي نهائيا في الحرب الباردة حيث كانت معظم التدخلات عسكرية مباشرة منفردة لتحقيق أهداف سياسية أو أيدولوجية أو قمعية للحفاظ على توازن القوى. أما بعد الحرب الباردة فإن أهم التدخلات الإنسانية كانت تدخل حلف الناتو عسكريا في كوسوفو ضد يوغسلافيا، و كانت هذه أول مرة

يشن فيها تحالفاً دولياً حرباً على دولة عضو في الأمم المتحدة دون تفويض صريح من الأمم المتحدة نفسها.

2. التدخل الدولي الجماعي المباشر :

يعتبر هذا التدخل بمثابة الاجماع على التدخل الدولي في مسألة أو نزاع معين عن طريق الأمم المتحدة متمثلة في مجلس الأمن، إلا أن حق الفيتو قد حد كثيرا من قدرة مجلس الأمن على التدخل في معظم الأحيان.

3. التدخل غير العسكري المباشر الجماعي :

يندرج تحت هذا النوع استخدام المساعدات والعقوبات كآلية للتدخل في شؤون دولة ما سواء بصورة فردية أو جماعية ويمكن تعريف العقوبات بأنها : "الإجراء العقابي المتخذ من قبل دولة أو أكثر ضد دولة أخرى والذي يضمن ايقاف العلاقات التجارية مع تلك الدولة أو قطع العلاقات الدبلوماسية معها أو فرض الحصار الاقتصادي عليها أو قطع العلاقات الثقافية والاقتصادية معاً" (محمد،2004: 20-21).

وقد لجأت الأمم المتحدة والدول منفردة الى العقوبات الموجهة ضد دولة ما، كعقاب او رد فعل اقل عنفاً من الحروب المباشرة حيث أجاز ميثاق الأمم المتحدة اللجوء للعقوبات كما في المادة (41) من الميثاق التي تنص على أن " لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته، وله أن يطلب الى أعضاء "الأمم المتحدة" تطبيق هذه التدابير، ويجوز أن يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وقفاً جزئياً أو كلياً وقطع العلاقات الدبلوماسية".

ومن أمثلة العقوبات المفروضة على الدول والتي كانت معظمها بضغط من الولايات المتحدة الأمريكية استنادا الى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ما فرض على العراق (1990)، يوغسلافيا السابقة (1991)، رواندا (1994)، السودان (1996)، ايران على سبيل الذكر لا الحصر.

4. التدخل غير العسكري المباشر الفردي:

أن تفرض دولة بعينها تعيين عقوبات منفردة وحصارات وقطع علاقات اقتصادية ودبلوماسية مع الدولة المستهدفة بهدف الضغط عليها.

ثانيا : التدخل غير المباشر.

1. التدخل العسكري غير المباشر :

يتمثل بالدعم اللوجستي والعسكري لأحد أطراف النزاع ليستطيع التفوق على خصمه بدون تدخل فعلي أو مباشر من الدولة الداعمة. ومن أمثلته تدخل كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في الصراع العربي_ الاسرائيلي ودعم أطرافه.

2. التدخل غير العسكري غير المباشر:

وقد يتمثل هذا التدخل باستخدام أجهزة المخابرات للإطاحة بنظام ما، أو دعم انقلاب عسكري مثل ما فعلت الولايات المتحدة ضد الرئيس الفنزويلي شافيز (2002) أو دعم ثورات داخلية بهدف زعزعة استقرار الدولة.(محمد، 21:2010)

المطلب الرابع: محددات التدخل الخارجي.

أولاَ: محددات داخلية:

تشير العديد من الدراسات الى أن الظروف والأوضاع الداخلية لدولة ما هي ما يعزز احتمالات التدخل الخارجي وتوسعه بعد ذلك ليشمل كافة المجالات.

وهناك عوامل كثيرة من شأنها فتح المجال للتدخل الخارجي مثل:

- الأزمات السياسية والاقتصادية.
- ضعف القدرات المؤسسية (أساس الديمقراطية).
- التبعية السياسية والاقتصادية والعسكرية للخارج.

ومن الأمثلة التي تمت دراستها بهذا الشأن ثورة 25/يونيو/2013، فقد خلصت الدراسات الى أن من هم عوامل التدخل الخارجي في مصر كانت : (معوض،11:2014).

- ضعف الممارسة الديمقراطية.
- تزايد حجم المشكلات الداخلية وحدتها.
- ضعف القدرة على مواجهة التحديات الداخلية.
- عدم الاعتماد الذاتي على السلع الاستراتيجية المائية والغذائية والتصنيعية المدنية والعسكرية.

لذلك أصبحت مصر بعد الإطاحة بنظام الإخوان المسلمين منقسمة سياسيا وفكريا حتى وصلت بحدة انقسامها وعدم توافر الأسس الداخلية الداعمة لوحدتها وعدم استقرارها الى درجة الإستقطاب الخارجي للحفاظ على الوضع الراهن أو تغييره وكان كل ذلك على حساب اتساع نطاق العنف وسقوط مئات الضحايا وتباطؤ الاقتصاد والأزمات السياسية الحادة.

ولتفسير مظاهر الانكشاف أمام التدخلات الخارجية فإن على الدولة أن يكون لديها مقومات الدولة الأساسية الثلاث وهي:

1. الشرعية السياسية على إقليم محدد والقدرة على توفير الأمن داخله وحمايته من اي تهديدات خارجية.

2. قدرة الدولة على توفير الرفاه المادي للمواطنين.

3. خلق حد أدنى من التوافق بين مواطني الإقليم حول عناصر هوية جماعية مما يعزز رغبتهم في العيش المشترك والحكم المؤسسي.

ولذلك فإن مظاهر الضعف السياسي أو الاقتصادي أو الأمني تكون أكثر جذبا للتدخلات السياسية أو الاقتصادية أو الأمنية العسكرية الخارجية سواء لمعالجة أو توظيف هذه الفجوات.

إن بعض مظاهر التدخل الخارجي تعد كأحد مؤشرات مقياس الدول الفاشلة failed states index من ضمن مجموعة المؤشرات السياسية والعسكرية تحديداً. كما يوضح الجدول (1) مقياس الدول الفاشلة ومؤشرات ضعف الدولة وفشلها.

وإن محصلة تحقق هذه المؤشرات جميعها أو بعضاً منها هي مؤشرات تمكين داخلية للتدخل الخارجي خاصة في ظل نظام العولمة والهيمنة الإقتصادية. وبذلك تقل الممانعة الداخلية لمواجهة التدخل الخارجي نتيجة ضعف القدرات الناعمة (السياسية والدبلوماسية والاقتصادية) والصلبة (العسكرية) للدولة مما يفرز تآكلاً للشرعية وعدم وجود سيطرة مادية محسوسة على الإقليم. وعندما تتوافر هذه المؤشرات تصبح الدولة عاجزة عن التفاعل مع الدول الأخرى كدولة كاملة قائمة لها مقومات دولة عضو في المجتمع.

ومن الجدير بالذكر أن هذه العوامل جميعاً لا تشكل في حد ذاتها مصدراً للتدخل الخارجي أوعدمه بل هي مرتبطة بقدرة الدولة على الرد على محاولات التدخل الخارجي ان وجدت واستراتيجيات الدولة داخل دائرة التفاعل.

ثانياً: المحددات الخارجية الإقليمية والدولية للتدخل:

كما تم التوضيح سابقاً فإن المحددات الداخلية تجعل من الدولة هدفاً ضعيفاً للاستهداف الخارجي وكذلك فإن للجو العام على الساحة الدولية المحيطة بالدولة دور كبير في تحديد كيفية وطريقة حدوث التدخل بعد أن يتقرر الدخول في هذه الدولة أو تلك.

ويمكن تصنيف محددات التدخل الخارجية الى:

- محددات ناعمة معنوية وسياسية.
- محددات قانونية صلبة اقتصادية وعسكرية.

المحددات الناعمة المعنوية: والتي تصطبغ بصبغة المثالية والتي تحلل عمليات التدخل الخارجي كما ينبغي أن يكون لا بما هو كائن، مثل التدخل العسكري لدواع انسانية واقتراح معايير لتوفير الأمن الجماعي وحماية حقوق الإنسان، والتدرج في استخدام آليات التدخل بحيث يكون التدخل العسكري هو الخيار. كما تشمل المحددات الناعمة درجة التأييد السياسي الداخلي للتدخل، وانخفاض تكاليف التدخل والأعباء والخسائر المتوقعة ووضوح الإطار الزمني للتدخل وتحديد أهدافه وتأثيراته في مصالح الدولة السياسية والإقتصادية والأمنية، ووجود استراتيجية واضحة للخروج من الدولة وانهاء التدخل أو تغيير طبيعته عند الضرورة.

وهناك عامل مهم يدخل في هذا السياق وهو مدى ملائمة الوسائل للأهداف والتقييم المتوازن للنتائج، بحيث لا تفوق آثار التدخل في دولة ما خيار عدم التدخل في هذه الدولة، حيث يوضح الجدول (2) المحددات القيمية والمصلحية للقائمين بالتدخل الخارجي.

المحددات القانونية الصلبة: والتي تعتبر المحددات الذاتية المصلحية، فعلى الرغم من جمال دراسات المحددات القيمية للتدخل في دولة ما، فإن معظم الدراسات السياسية بالإضافة الى مراقبة الواقع السياسي قد أثبتت أن التدخل في دولة ما صعب الحدوث في حالة غياب العوامل المصلحية مثل:

1- المصالح الاقتصادية:

تتمثل هذه المصالح بوجود موارد طبيعية ومهمة في الدولة المضطربة أو المقصود التدخل فيها. أو وجود أهمية استراتيجية عالمية أو إقليمية تجارية لدولة ما، مما يعزز طموح الدولة المتدخلة في زيادة نفوذها بمساعدة أحد العوامل الداخلية التي تؤهل الدولة المضطربة لتكون هدفاً سهلاً يتم تحقيق المصالح من خلال السيطرة عليه.

2- المصالح الأمنية والجيوستراتيجية:

مثل أهمية الدولة في المشاركة في الحرب على الإرهاب، أو أن تشكل الدولة موضع التدخل تهديداً على الدولة المتدخلة أو تضر بمصالح عسكرية أو أمنية سياسية.

3- المصالح السياسية لصانع القرار:

قد يواجه صانع القرار في الدولة المتدخلة ضغوطاً من الرأي العام تؤيد التدخل في منطقة ما، أو قد يستغل صانع القرار مشاكل الدولة موضع التدخل لتشتيت الرأي العام الداخلي لديه عن قضية معينة. ومن أوضح الامثلة على ذلك استغلال وتوظيف قضايا التدخل في النزاعات بشكل عام هو الحملات الانتخابية في الدول الديمقراطية مثل الولايات المتحدة الامريكية التي تشهد مناظرات فيما يتعلق بالسياسات الخارجية و كيفية تنفيذها، وتبرير التدخل الخارجي وتأييده أو رفضه من قبل المرشحين للانتخابات الرئاسية.

و بالنظر الى واقع السياسة وتفاعل العلاقات الدولية فإنه من الصعب أن يكون هناك نوع واحد من المحددات الخارجية سواء الناعمة أوالصلبة، هو المسؤول تماماً أو يبرر تماماً حدوث التدخل. لذلك عمدت الدراسات الحديثة الى الجمع بين المحددات القيمية والمصلحية معاً لفهم أو تبرير حدوث التدخل في دولة معينة. وعليه قد تبنى صناع القرار خطابات مزدوجة لتبرير التدخل تجمع بين الحسابات

المصلحية لكسب الرأي العام واقناع الداخل، والحسابات القيمية التي تجعلها تكسب المنظمات الدولية والرأي العام العالمي.

وتتزايد حاجة الدول الكبرى الى التدخل في المناطق التي تشتعل فيها الصراعات الداخلية، حيث يساعدها ذلك على تحقيق العديد من الأهداف سواء كانت سياسية او اقتصادية، أو لتعزيز قوتها على الساحة الدولية واثبات وجودها. لذلك فانه من المنطقي أن يتم التدخل باستخدام العديد من المبررات حسب اختلاف الحالة. حيث ان وجود أزمة فعلية داخل بلد ما يخلق معه رأياً عاماً دولياً واقليمياً وحتى على الصعيد الداخلي للدولة والذي من السهولة بمكان أن يتم توجيهه أو استغلاله لتبرير التدخل في صراع معين باستخدام ما هو متاح من مبررات مثل، وجود علاقات اثنية أو تاريخية بين البلدين، أو استخدام مبدأ المسؤولية للتدخل لحماية المدنيين خدمة لأهداف انسانية معززا ذلك بأهمية الدولة التي تسعى للتدخل، حيث تتمتع على الأغلب بنوع من الأهمية سواء كانت اقتصادية، عسكرية أو استراتيجية. كل ذلك قد يحدث، مما يخلق بيئة مناسبة ومهيئة تماما لحدوث التدخل الخارجي سواء على أساس الحسابات الانسانية أو المصلحية.

المبحث الثاني: مفهوم الأمن الجماعي وعلاقته بالتدخل الدولي

المطلب الاول: الأمن الجماعي

"هو نظام لحفظ السلام والأمن العالميين بالاتفاق الفعلي بين جميع الدول." إن الفكرة الأساسية من الأمن الجماعي هي انشاء اتفاق دائم لجعل القوى العالمية متوازنة ومتفقة بحيث يكون المجتمع الدولي متفق على مواجهة أي عدوان من أي دولة كانت". (McMillan ,2003: 90) .

وبهذا لاتستطيع أي دولة أن تقف في وجه جميع الدول التي تعهدت بهذا المبدأ، بحيث يتم التعامل مع أي اعتداء من أية دولة بالرفض والمواجهة والحرب. وهناك متطلبات وشروط لتحقيق مبدأ الأمن الجماعي، وهي:

1. على جميع الدول الأطراف الموافقة على مبدأ الأمن الجماعي أن تقبل الوضع الراهن بشكل واضح لمنع أي استعمال للقوة إلا لغرض الدفاع، أو للحفاظ على الوضع القائم (Status Quo) أو للدفاع عن حدود الدولة أو سيادتها.
2. على جميع الدول الأطراف أن تكون على علم واضح بتعريف (الإعتداء) حتى لا يتم التغاضي أو التأخير في تنفيذ التزاماتها المتعلقة بدرء الإعتداء.
3. على جميع الدول خاصة الكبرى منها أن تكون مستعدة وجاهزة لوضع جميع امكانياتها العسكرية والاقتصادية أو لخلق أي أداة تحتاجها وتمويلها للسيطرة على أي وضع يهدد الأمن الجماعي، مثل تشكيل قوات حفظ السلام على أي بقعة كانت حتى لو كانت بعيدة جغرافياً عنها أو تتعارض مع أي من مصالحها.
4. يجب على جميع الدول الأعضاء منع أي دعوات لفرض عقوبات على دول أخرى، واعتبار مجلس الأمن أداة لتنفيذ مبدأ الأمن الجماعي. وقد أعتبر التدخل في الكويت عام 1991 علامة على نجاح تطبيق هذا المبدأ. (Weiss،2014: 40).

وبوجود نظام واضح مثل هذا النظام، لا يمكن لأي دولة أن تسيطر على دولة أخرى أو تحتلها، لأن ذلك سيعرض السلام والأمن الدوليين للخطر وستخشى الدولة المعتدية أن تتعاون باقي الدول لعقابها أوالإطاحة بها. لأن اي اعتداء على أي دولة من هذا التجمع يعتبر إعتداء على جميع هذه الدول.(Weies،2014: 26).

يبدو نظام الأمن الجماعي غاية في البساطة، وكأنه منطق سلس وتحصيل حاصل، إلا أنه يمكن طرح العديد من التساؤلات على النحو التالي أهمها :

هل يمكن حقاً الاعتماد على مبدأ الأمن الجماعي لحماية وإعادة إحلال السلام في العالم بوجود عدد كبير من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة؟ أليس من الممكن أن تنشغل الدول في تحقيق مصالحها الوطنية الخاصة على حساب مبدأ الأمن الجماعي ولو بصورة بسيطة، وبذلك تقلل من شأن الجهود المبذولة لتحقيق هذه الغاية؟

لقد أظهر نظام الأمن الجماعي ثغرات كبيرة عند التطبيق. فقد رفضت بعض الدول المشاركة في المساعي الداعمة لفكرة الأمن الجماعي منذ البداية بسبب مكانها على خريطة التحالفات الدولية، وأنها على علم بهوية أعدائها وحلفائها في العالم. فإبان الحرب الباردة لم تشارك الولايات المتحدة بأي جهود أمن جماعي ضد اي دولة عضو في حلف الناتو، وكذلك الاتحاد السوفييتي سابقاً لم يدعم اي جهود ضد اي دولة عضو في حلف وارسو.(Weies: 6,2014).

وفي عام 1956 وبعد العدوان الثلاثي على مصر، لوح أيزنهاور بالعقوبات ضد إسرائيل لكنه لم يطبقها بالفعل ولم يأخذها على محمل الجد بسبب حساباته السياسية، كون إسرائيل حليف مهم له في الحرب الباردة. في ظل نظرية أمن جماعي حقيقية، فانه يجب التعامل مع كل الإعتداءات بطريقة واحدة، وكل التهديدات للسلم الدولي يجب رفضها أو التعامل معها مباشرة. وتبدو هذه المطالب لتحقيق الأمن الجماعي بعيدة جداً عن الواقع السياسي للقوى العظمى على مدى التاريخ.

المطلب الثاني: مواد ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بموضوع التدخل الدولي

سيتم التدرج في استعراض مواد ميثاق الأمم المتحدة التي نصت على منع استخدام القوة بين الدول المتنازعة وصولا الى منع التدخل الخارجي في أي دولة كانت، مهما كان النزاع فيها مستفحلاً ما دام لا يخل بالسلام والأمن الدوليين.

أولاً: مبدأ المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء

معنى هذا المبدأ أن جميع الدول متساوية أمام القانون الدولي وتتمتع بالحقوق التي يقرها هذا القانون وتلتزم بالتزاماته بغض النظر عن مساحتها أو عدد سكانها أو مقدار تقدمها أو قوتها العسكرية أو الإقتصادية أو السياسية. وفي هذا السياق أوضح مؤتمر سان فرانسيسكو التفسير لمبدأ المساواة في السيادة على النحو الآتي:

– مساواة الدول من الناحية القانونية، أي المساواة من ناحية السيادة. إلا أن هذه المساواة لا تحجب عدم المساواة الفعلية بين الدول ولا تتضمن على الخصوص مساواتها في المقدرة القانونية على تنفيذ التزامتها. وهي بالتأكيد ليست متساوية في قدرتها على ممارسة الحقوق والواجبات، وبذلك فإن المساواة ليست إلا تقرير الحق للدول جميعها صغيرها وكبيرها في الحصول على الحماية القانونية واتباع الإجراءات نفسها أمام أجهزة العدالة الدولية.

– تتمتع الدول جميعها بالحقوق اللصيقة بالسيادة الكاملة.

– احترام شخصية الدولة وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي.

– أن تؤدي كل دولة واجباتها والتزاماتها الدولية بإخلاص.

– حق كل دولة أن تختار بحرية أنظمتها السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية وأن تنفذ التزاماتها الدولية بحسن نية. (الفتلاوي، 2010:121:122).

ثانياً: مبدأ حل المنازعات الناشئة بين الدول بالطرق السلمية.

حيث نصت الفقرة الثالثة من المادة الثانية على ما يلي:

"يفض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن الدوليين عرضة للخطر". وحدد الميثاق في الفصل السادس الفقرة (33) أن على الدول المعنية أن

تبحث عن حلول سلمية مثل المفاوضات والوساطة والمساعي الحميدة والتسوية القضائية أو أي وسيلة سلمية من اختيارها لتسوية أي نزاع بينها. لقد تم ذكر هذه المادة في الميثاق لبيان أن الخلافات بين أي دولتين متساويتين قانونياً في منظمة الأمم المتحدة يجب أن تحل أولا بطرق سلمية، ومحاولة جميع السبل بعيداً عن استخدام القوة.

فمن الأولى الأخذ بهذه المادة كمرجعية للتعامل مع الصراعات الداخلية للدول والتركيز على ضرورة إيجاد طرق سلمية قدر الإمكان لحلها، وإن كان لا بد من التدخل فيها فلا بد أن يكون بالطرق السلمية، مما يؤدي بنا إلى الاستنتاج أن أي دولة غير معنية بالنزاع الداخلي أو حتى بالنزاع بين دولتين لا يحق لها التعامل مع هذا النزاع بحرية وبدون أي مراعاة لقواعد الأمم المتحدة.

ومن هنا تجدر الإشارة إلى الفقرة السابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة والتي نصت على ما يلي:

"ليس في ميثاق الأمم المتحدة ما يسوغ لها أن تتدخل في الشؤون الداخلية التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي للأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق، على أن هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع .

إن القاعدة العامة في ميثاق الأمم المتحدة تقضي بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة. فلا يحق للأمم المتحدة مناقشة أي مسألة تتعلق بنظام الحكم في دولة ما او إصدار أي تشريعات تطبق كقانون على هذه الدولة. إلا أن تتخذ أحد إجراءات القمع التي حددها الميثاق بما يلي:

وقف الصلات الإقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل الاتصال والمواصلات وقفاً جزئياً أو كلياً.

ثالثا: قطع العلاقات الدبلوماسية

إذا رأى مجلس الأمن ان هذه التدابير لا تفي بالغرض يجوز له أن يستعين بالقوات البحرية أو الجوية أو البرية لحفظ السلم والأمن العالميين وإعادة النزاع إلى نصابه.

وهذه الإجراءات يجب الموافقة عليها بناءً على طلب من مجلس الأمن وتصديق الدول الأعضاء عليها وليس قبل ذلك. وبالمحصلة لم يجيز أي نص من نصوص ميثاق الأمم المتحدة التدخل في الشؤون الداخلية للدول إلا في الحالتين التاليتين:

- إذا كان من شأن انتهاك حقوق الإنسان أن يهدد السلم والأمن الدوليين أي أن التدخل يمنع قيام حرب.
- إذا طلبت الدولة من الأمم المتحدة أن تتدخل لعدم قدرتها على فرض هيبة القانون.

من هنا ينظر إلى منظمة الأمم المتحدة على أنها ليست سلطة عليا فوق الدول ولا يحق لها التدخل في الشؤون الداخلية للدول، كما نص إعلان (مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة) على:

"ليس لأي دولة أو مجموعة من الدول أن تتدخل بصورة مباشرة أو غير مباشرة ولأي سبب كان في الشؤون الداخلية أو الخارجية لأي دولة أخرى".(الفتلاوي، 129:2010).

الفصل الثالث

أزمة دارفور

المبحث الأول: تعريف بإقليم دارفور والأزمة القائمة في الاقليم

المطلب الاول: التعريف باقليم دارفور طبيعته و تركيبته القبلية:

يقع إقليم دارفور والذي يعني بلاد الفور (الفور هو اسم القبيلة التي تقيم في هذا الإقليم) غرب السودان حيث تبلغ مساحته حوالي نصف مليون كم مربع أي ما يعادل 20% من مساحة السودان، وهي مساحة كبيرة جداً تعادل مساحة فرنسا تقريباً أو العراق. تربط دارفور بين شمال افريقيا وجنوب صحراء افريقيا وحوض النيل غرب افريقيا. ويمتد إقليم دارفور بين خطي عرض 10و20 شمالاً و خطي طول 16و27 شرقاً.

يحد إقليم دارفور:

- من الشمال، الصحراء الليبية.
- من الغرب، التشاد وإفريقيا الوسطى (نفس حد السودان الغربي لأنها على طرفه الغربي).
- من الجنوب، جنوب السودان وإفريقيا الوسطى.
- من الشرق، إقليم كردفان.

ويبلغ عدد سكان إقليم دارفور أكثر من ستة ملايين نسمة أي ما يعادل خمس سكان السودان، ويضم إقليم دارفور حوالي 195 قبيلة، قياسا بالسودان كاملاً الذي يضم 570 قبيلة. وينقسم سكان دارفور إلى قسمين عرب وزرقة. ويتوفر فيه رصيد ضخم من الثروة الحيوانية حيث يعتبر أكثر ولايات السودان امتلاكاً للثروة الحيوانية، والتي تعادل 26% من مجموع ماشية السودان وذلك بسبب تنوع المناخ ووفرة المراعي، حيث تقدر صادراتها من الإبل والضأن لمصر وليبيا بحوالي 60% من اجمالي صادرات السودان (موسى،77:2009)، بالاضافة للثروة النباتية والزراعية الهائلة بسبب تنوع المناخ في أكثر من منطقة في الفصل الواحد، حيث يتنوع انتاج اقليم دارفور من الحبوب الزيتية مثل الفول السوداني والذرة الى التبغ والمانجو والبرتقال.

بالإضافة الى ذلك يملك الإقليم ثروة معدنية ضخمة غير مستغلة في باطن الأرض مثل الحديد والزنك والرصاص في غرب دارفور، والنحاس في الشمال، والذهب والرصاص والإسمنت في مناطق مختلفة من دارفور. ولا يمكن ايضاً غض النظر عن وفرة المياه وما تحمله من أهمية. إذ أن هناك مخزوناً استراتيجياً هائلاً من المياه الجوفية في دارفور وتحديداً في الحوض النوبي، اضافة الى توفر التربة الزراعية الخصبة والمناخ الملائم.

كل ذلك جعل من دارفور ولاية واعدة غنية ذات موقع متميز وذات مستقبل واعد إذا ما تم استغلال كل ما فيها لمصلحة مواطنيها ومواطني السودان وافريقيا بشكل عام، حتى إن تنظيم الانتاج في هذا الإقليم ومراقبة موارده وتصديرها بشكل منظم للعالم العربي قد يخلق واقعاً جديداً مزدهراً بلا شك بإمكانه أن يوفر فرصاً اقتصاديةً ستؤدي الى رفع مستويات المعيشة ومعالجة مشاكل البطالة والفقر في هذا الاقليم والأقاليم المجاورة.

ينقسم إقليم دارفور إدارياً الى ثلاث ولايات:

1. ولاية شمال دارفور وعاصمتها الفاشر، والتي هي المدينة التاريخية والسياسية للإقليم.
2. ولاية جنوب دارفور وعاصمتها نيالا التي تمثل المدينة التجارية والعمرانية.
3. ولاية غرب دارفور عاصمتها الجنينة وهي مدينة تجارية قرب الحدود التشادية.

لقد اكتسبت دارفور أهمية كبيرة بسبب أقاليمها الثلاث، بحيث تسيطر دارفور من خلالها على مناطق تتوافر فيها الإمكانيات الرعوية والزراعية على مدار السنة وتتنوع فيها سبل العيش ووسائل الحياة، كما انها تقع على طرق تجارة متعددة بالإضافة لوجود المعادن والنفط.(البحيري:2010,9).

وهناك خصوصية واضحة في السودان عامة وفي دارفور خاصة تتعلق بالقبائل المتعددة التي تقطن الأقاليم والولايات المختلفة، ذلك لأن النظام القبلي لا زال مسيطراً على طريقة الحياة في دارفور. فعلى أساس التوزيع القبلي كان يتم تقسيم مناطق الرعي والتجارة والسكن وحتى المناصب السياسية في

الخرطوم والمدن السودانية. لذلك كان لا بد من المرور على التركيبة القبلية الدارفورية التي تبدو لمن في الداخل طبيعية ومتزنة، وقد تبدو لمن في الخارج بأنها نظام سياسي اجتماعي محكم ولا يمكن التعدي عليه. وقد رأت القوى الإستعمارية والدول الطامعة في هذه التركيبة القبلية التي سيأتي ذكرها لاحقاً، حجة لا ضير فيها لتبرير إشعال حروب أهلية ومذابح محلية، عازيةً أسبابها للانقسام القبلي والعنصري ما بين المسلمين على أساس عربي وغير عربي.(البحيري، 47:2010). وفيما يتعلق بالتركيبة القبلية في اقليم دارفور يمكن القول أن سكان هذا الاقليم ينقسمون إلى قبائل عرب وقبائل زرقة على النحو الآتي:

قبائل الزرقة: هي القبائل غير العربية، صاحبة الأرض الأصلية وأول من سكن دارفور. وينقسم الزرقة إلى القبائل الإفريقية التالية:

1- المساليت، البرقو، البرتي، الزغاوة، الداجو، الطنجر، والفور الذين هم أقدم من سكن دارفور، أصولهم غير معروفة وقد سميت المنطقة على إسمهم الفور وأصبحت دار_فور، ويتحدثون لغة شفهية غير مكتوبة يتناقلونها من جيل الى جيل.

2- أما المجموعة الثانية من سكان دارفور فهم العرب الذين ينقسمون إلى مجموعتين رئيسيتين:

القبائل العربية وهي تتنوع على النحو الاتي:

1. البقارة: وهم الذين يشتغلون في رعاية الأبقار وهم من أقوى القبائل العربية واتسموا بالعدوانية وأكثرهم نزوعاً للحرب وتضم: الزريقات, الهبانية والتعايشة، وتتبعهم كل القبائل التي ترعى البقر في جنوب دارفور.

4. الأبالة: رعاة الإبل الذين استوطنوا جميعاً في مناطق جنوب دارفور منذ مئات السنين واختلطوا بالسكان الأصليين. وقد كان التعايش بينهم وبين الزرقة سلمياً تماماً ومثالياً. وتضم الأبالة قبائل الزيادية ,المحاميد, الرزيقات الأبالة, أولاد زيد، أولاد تاكو، الشقيرات، النوايبة، البني هلبة.

المطلب الثاني: نبذة عن تاريخ دارفور

كانت دارفور بعد دخول الإسلام في مطلع القرن السابع الميلادي واحدة من ثلاثة مماليك إسلامية قامت عليها دولة السودان الشمالي ألا وهي:

1. مملكة الفونج والتي تكونت من قبائل (زنجية) جاءت من الجنوب وأسلمت وتحالفت مع القبائل العربية وأسست مملكة كبيرة.
2. مملكة دنقلا، كانت عاصمة المقرة المسيحية في السودان، وغزتها جيوش المسلمين بقيادة مصر، وقد وردت في مقدمة ابن خلدون كمدينة على ضفة النيل، وفيها العديد من الاثار.

لقد نشر ملوك هذه الممالك الثلاث الدعوة الإسلامية وشجعوا القبائل العربية على الاستيطان في هذه الممالك ورحبوا بالعلماء المسلمين وحببوا لهم الإقامة وأكرموهم ومنحوهم الإقطاعات، حيث أبدى السكان الأصليون سماحة كبيرة وامتزج المسلمون بالسكان الأصليين تزاوجاً واستيطاناً. وقد أثر ذلك الدمج الفكري والحضاري تأثيرا ايجابيا على تركيبة اقليم دارفور حتى وقتنا الحاضر. ولعل ذلك الدمج القديم هو من أحد أسباب محاولة الدول الكبرى والطامعة دائماً التركيز على نظرية العنصرية بين المسلمين العرب وغير العرب في محاولة للتمييز بينهم لانتزاع أكثر ما تستطيع من ثروات ومكاسب من خلال اشعال الفتنة واستغلالها بعد ذلك. إلا أن الواقع الدارفوري يختلف تماماً، فجميع سكان دارفور متشابهين بالشكل والطباع والفكر وحتى التاريخ والحضارة ومن الصعب جداً تمييز السكان الأصليين من العرب الذين استوطنوا في دارفور.

ليس هناك اي مجال لتصنيف الأصول والأجناس بين جميع هذه القبائل حيث جميعهم مسلمين وجميعهم يتحدثون العربية، مما قد ينفي فيما بعد تهمة التطهير العرقي أو القتل على أساس العرق بين عرب وغيرهم. وقد عرفت هذه القبائل جميعها على مدى تعايشها معاً صراعات كثيرة كانت معظمها

حول أماكن الرعي وأوقات الرعي في اختلاف الفصول كما دارت بينهم صراعات على الماء وفي بعض الأوقات على طرق التجارة وكيفية السيطرة عليها وحمايتها.(موسى: 67:2009)

المبحث الثاني: أصول أزمة دارفور في السودان

بالرغم من التنوع الكبير في التركيبة القبلية داخل دارفور، فإن من الملاحظ أن التمييز على أساس عربي وغير عربي صعب جداً. فالقبائل ممتزجة ومنصهرة مع بعضها لامجال فيها للتصنيف العنصري في أصولها وأجناسها، فجميعهم مسلمون وجميعهم يتحدثون العربية. كما أن المتمردين هم من عرب وغيرعرب مما ينفي تهمة التطهير العرقي أو التعصب والقتل على أساس العرق بين العرب وغير العرب.

يقول الخبير الاستراتيجي اللواء طلعت مسلم :" أزعجتني كثيراً النغمة التي يرددها البعض بما فيهم قوى دولية بل والاتحاد الإفريقي أن الصراع في دارفور بين قبائل عربية وهم الرعاة، وقبائل ذات أصول إفريقية تعمل بالزراعة، إن العرب الموجودين في دارفور أفارقة بالطبيعة والذي أدى الى ذلك عمليات المصاهرة الدائمة بين القبائل باعتبارها مسلمة". (البحيري:2010 ,47).

ان الصراع الوحيد المعروف في دارفور منذ زمن، هو بين قبائل الرعاة وقبائل المزارعين بغض النظر عن أصولهم. ولم تظهر أي خلافات متعلقة بالاصول أو العرق أبدا. لقد أصبح الفور سودانيون واندمجوا بالثقافة العربية منذ دخولهم الأراضي السودانية سلمياً وطوعياً وتخلت القبائل الدارفورية عن مظهرها المختلف وثقافتها لأجل الاندماج، وأصبح شعب دارفور سوداني بأكمله، ولا يمكن لأحد التفريق والتمييز بين أي من مواطني دارفور على أساس عرقي إلا بالرجوع إلى النسب الأصلي.(دي فال، 56:2006).

المطلب الأول: أسباب نشوء أزمة دارفور

هنالك أسباب تم قياسها على النظرية لتفسير أزمة دارفور وتقسيمها بشكل واضح للوصول إلى مسببات وتفاعل ومخرجات. وهناك أسباب تم شرحها بشكل واضح تتعلق بخصوصية الإقليم وصعوبة الظروف التي أدت إلى تفاقم أزمة دارفور من تشابك إقليمي بين القاطنين فيه على موارد العيش وسبل الرعي والكسب، إلى أزمة سياسية متشعبة تم إهمال جذورها حتى وصلت إلى أزمة مدنية مجتمعية سياسية جمعت في طياتها ظروف عدم التمكين السياسي، وذلك في عهد جعفر النميري الرئيس السوداني السابق الذي أدخل نظام المحليات الجديد وعمل بموجبه على الغاء النظام القبلي، محاولاً بذلك اجتذاب ولاء بعض رؤساء القبائل المحليين وأوجد نوعاً من عدم الثقة بين الحكومة وهذه القبائل التي أصبحت تنظر الى الحكومة كطرف غير محايد في النزاعات المحلية.(عبد القادر، 176:2015).

1. عوامل داخلية:

الشكل السياسي: ان ضعف التعددية السياسية كثقافة ديمقراطية والإضطرابات السياسية عملت على ايجاد صراع على السلطة والمشاركة السياسية. وقد أدى الصراع بين الذين يملكون الثروة والسلطة والذين لا يملكونها وانتشار الوعي بالتخلف النسبي، وظهور نسبة متعلمة من أبناء الإقليم الى ارتفاع أصوات أبناء الإقليم المطالبين بالتنمية والخدمات الأساسية التي تتمتع بها بقية أقاليم السودان وإن كانت بدرجات متفاوتة. كما ساهم الصراع بين الشمال والجنوب في السودان على إضعاف الحكومة المركزية السودانية وبالتالي ازدياد معاناة إقليم دارفور من الإهمال والتهميش على حساب الصراع الآخر القائم في السودان. ومن أبرز العوامل الداخلية التي أدت الى ظهور الأزمة في دارفور، هي:

1. العامل الأيديولوجي: بسبب تباين الخلفيات السياسية الايديولوجية في التنظيمات السياسية داخل الاقليم.

2. العامل البيئي: وذلك بسبب تباين المناخ والذي يتم الاعتماد عليه بصورة مستمرة لتنظيم أوقات الرعي بين القبائل مما خلق خلافات تاريخية ممتدة.
3. النزاع الثقافي: بسبب الاختلاف العميق بين القبائل الدارفورية وغير الدارفورية.
4. صراع الهوية: على أساس الاصل, عربي وغير عربي.
5. العامل الاجتماعي وتردي مستوى الخدمات الصحية وعدم وجود مشاريع تحديث وصناعة تخدم الإقليم.
6. النزاع الجيوسياسي بسبب موقع دارفور وحدوده مع ثلاثة دول تعاني من صراعات مسلحة في التشاد وليبيا مما أدى الى انتشار النهب المسلح.

تعتبر هذه الأسباب الرئيسية المعروفة التي قد تؤدي الى حدوث اي صراع داخلي أو حرب أهلية في بقعة ما، والتي تنطبق جميعها كما ذكر على الصراع في دارفور. إلا أن الأسباب المباشرة الحقيقية التي ضاعفت من أزمة دارفور ما يلي:

1. ***العوامل الإقتصادية:***

يمكن القول أن الصراع في دارفور قد استنزف جهوداً ومبالغ مالية كبيرة كان من المفروض أن تنفق على تطوير البنية التحتية في الجنوب والغرب وخاصة لإقليم دارفور الذي لم يتوافر فيه أبسط سبل العيش، لذلك تفشى الفقر وزادت البطالة وبدأت الهجرة للخرطوم ودول الجوار وأوروبا وأمريكا بسبب إهمال حكومات السودان المتعاقبة لإقليم دارفور.

2. ***مشكلات الملكية وحيازة الأرض***: بعد ظهور مفهوم الدولة الحديثة حصل هناك تغيير في التركيبة القبلية في دارفور واختلاف في أماكن إقامتها حيث نزحت بعض القبائل الكبرى الى أماكن أخرى غير أماكنها الأصلية بسبب طرح مفاهيم الدولة الحديثة ومحاولة تطبيقها كالمساواة بين المواطنين وتكافؤ الفرص. كانت القبائل الكبيرة في دارفور هي صاحبة

الحصة الأكبر من الأراضي، ولم يكن من مصلحتها التغيير والتنقل ومقاسمة هذه الأراضي بحجة الحداثة، وطالبت بعدم المساس بالنظم والأعراف التقليدية على حد تعبيرها حفاظاً على مصالحها. وقد أدى ذلك الى نشوب نزاعات وصراعات مسلحة وظهور الاتجاهات العنصرية بين أصحاب الأرض والرعاة وبين ملاكين الأراضي والراغبين في امتلاكها.

وتعتبر حكومة الخرطوم المسؤول الأول عن تأجج الصراعات لأنها لم تأخذ بجدية مسألة توزيع الأراضي وأوقات الرعي والتي تعتبر في دارفور سمة الحياة الرئيسية وطريقة لتوزيع السلطة فيها.

3. ***الغاء الإدارة الأهلية***: حيث تم عام 1969 إبدال نظام الحكم غير المباشر البريطاني خلال الحكم الثنائي على السودان، وتم حل الإدارات الأهلية وحرم بذلك زعماء القبائل والشيوخ ممن لهم اختصاصات واسعة من ممارسة صلاحياتهم المعهودة، فانفرط الأمن بسبب عدم توافر نظام شرطة وعدم وجود عناصر من الجيش تقوم بدورها في تلك المنطقة في فترة انتقال السلطة، مما انتج فراغاً أمنياً وسياسياً، فكان لا بد للمواطنين من اللجوء الى السلاح الفردي والصراع القبلي وحل النزاعات بالعنف بديلاً عن القانون.

4. ***تشابك الحدود وانتشار السلاح في الإقليم***: عندما تم الغاء الإدارة الأهلية وبسبب عدم تدخل الدولة الكافي تم تهريب كميات كبيرة من السلاح من ليبيا والتشاد ومن إفريقيا الوسطى كذلك، بسبب تداخل الحدود وعدم وجود قوات حدودية كافية منتشرة على حدود دارفور. وقد تطورت الأسلحة المتوافرة في دارفور لدرجة أنها أصبحت أكثر فتكا وقوة من أسلحة الجيش السوداني نفسه، وأصبح حمل السلاح للرجل الدارفوري ضرورة لحماية نفسه في ظل الظروف المحيطة وإن لم يكن طرفاً في النزاع. وفي ظل هذا الانفلات الأمني،

عاد جميع مواطني دارفور للتمسك بانتمائاتهم القبلية والإعلان عنها للتعريف بهويتهم وحماية أنفسهم، فمنهم من تبع قبائل المساليت ومنهم من تبع قبائل الزغاوة .

5. السياسات التعليمية والبطالة: لقد أدى إهمال التعليم في دارفور وانتشار الأمية الى زيادة الأزمات وتوسيع اثارها خاصة في ظل انعدام تعليم المرأة تماماً لوقت قريب، مما ساعد على تفشي البطالة بين فئات المواطنين، خاصة الشباب منهم. كما أن طبيعة الحياة في الإقليم واشتغال المواطنين بشكل أساسي في الرعي، يضعهم في حاجة مستمرة للتنقل في المراعي، حيث يرافقهم ابنائهم أينما حلوا في رحلات الرعي مما صعب أي تطبيق جدي لسياسات التعليم أو محاربة البطالة و التقليل من نتائجها السلبية على السكان.

6. ***عزلة الإقليم والمواصلات***: حيث تشير الوقائع الى أن اقليم دارفور ظل معزولا عن أقاليم السودان الأخرى، حيث لم تتوافر أي من الطرق الحديثة أو المواصلات السهلة بين دارفور وباقي أهالي السودان، وبذلك أصبح الوسط والشمال أكثر اتصالا وتداخلا من الناحية الاجتماعية والسكانية وساعد ذلك كثيرا في عزل دارفور عن السودان. وقد تداخلت جميع هذه العوامل وخلقت أزمة تهميش بين المركز والأطراف وأضفت طابع العنف على الحياة هناك.(البحيري:2010 ,87_106).

وقد أدت هذه الظروف الى جعل قضية دارفور قضية متشعبة ومعقدة لفتت نظر العالم وإفريقيا اليها، وبدأت الدعوات من الدول الكبرى ومنظمات حقوق الإنسان والمنظمات الإقليمية لحل مشكلة دارفور وانقاذ ما يمكن إنقاذه، وإدخال دارفور في الحسابات السياسية والأمنية والإجتماعية للسودان لمعالجة الأزمة. كما وتدخلت الأمم المتحدة وناشدت المجتمع الدولي للاطلاع على الأرقام والإحصائيات المتعلقة بانتشار السلاح والبطالة والقتل والتشريد والإغتصاب الذي تم على نطاق واسع. وبدأت هنا قضية دارفور مشوارها مع المجتمع الدولي حيث سيتم لاحقاً القاء الضوء على ما إذا كانت

الجهود المبذولة من قواه الأساسية ومنظماته الحقوقية والإقليمية ودوله الكبرى قد آتت أكلها وعملت بجدية لحل الأزمة أم أن المصالح وقفت عقبة في الطريق لحل هذه الأزمة المستعصية.

المطلب الثاني: مراحل أزمة دارفور

من الممكن تقسيم أزمة دارفور الى ثلاثة مراحل تاريخية على النحو الاتي :

1.المرحلة الأولى: هي البدايات الأولى للأزمة والتي تعود في جذورها الى منتصف القرن الماضي، حيث كانت النزاعات في معظمها نزاعات بين القبائل بسبب تقسيم المراعي وأوقات الرعي والتنقل من مكان الى آخر.

2.المرحلة الثانية: مرحلة الثمانينات التي ضعف فيها نظام الحكومة في الخرطوم وأثر بذلك على دارفور وبدأ تدفق السلاح اليها بشكل واضح مع التدخل الخارجي الذي عانت منه، سواء من الدول الإفريقية المجاورة متمثلة في ليبيا والتشاد أو حتى الصين باستثماراتها النفطية، حيث لم تفلح مؤتمرات الصلح في حل هذه النزاعات المسلحة.

3.المرحلة الثالثة: التي بدأت في عام 2003 بعد اكتمال تسليح دارفور بالأسلحة الأوتوماتيكية والهجوم على مطار الفاشر وتستمر هذه المرحلة حتى يومنا هذا، حيث بدأت مجموعتان مسلحتان هما (جيش تحرير السودان) و(حركة العدل والمساواة) حرباً مفتوحة أدت إلى قتل 180 الف شخص حسب احصائيات الأمم المتحدة واعتبرت أزمة دارفور الأسوا في العالم.(دي فال،2006:130)

وكما تمت الاشارة اليه سابقا فقد كان السودان يرزح تحت الاستعمار البريطاني أو ما يسمى بالحكم الثنائي في السودان المشترك بين بريطانيا ومصر التي خضعت آنذاك للحكم العثماني حتى عام 1956. وقد شهد السودان منذ استقلاله صعوبات كبيرة في إدارة البلاد وتشكيل حكومة واضحة المعالم تجمع كل الأطياف السياسية والأحزاب المتعددة وتضمن مشاركة جميع فئات الشعب. حيث لم يتم الاتفاق قبل الاستقلال على نمط معين من الحكم، مما صعب على السودان ايجاد طريقة واضحة

لإدارة البلاد. فالسودان تعتبر من أكثر الدول التي تعاني إن صح التعبير من التنوع الإثني والثقافي والديني واللغوي حيث يضم ما يقارب ال (572) قبيلة ويتحدث سكانها 115 لغة، وقد فشلت النخبة السياسية في تحقيق الانسجام والتكامل القومي، فلم تكن قضية التنوع الكبير عائقاً في وجه التنمية فحسب بل مهددة للسلام الوطني السوداني وذلك ما أثبتته التجربة السياسية في السودان.(موسى، 6:2009).

لذلك كان لابد من الحديث عن التركيبة الحزبية التي كان يتسم بها السودان بعد إعلان الإستقلال مباشرة في 1956/1/1، حيث كان هناك بالفعل عدة تيارات سياسية قائمة على الأرض منها حركات ثورية تمردية وأخرى ساهم الإستعمار نفسه في صناعتها. وأهم الأحزاب التي كانت قائمة هي:

- حزب الأمة: بقيادة عبد الرحمن المهدي والذي تمخض عنه عدة تيارات بعد ذلك.
- حزب المؤتمر الشعبي الذي يمثل التيار الاسلامي والذي يرأسه روحياً حسن الترابي.
- الحزب الشيوعي السوداني الذي يمثل التيار السياسي اليساري في السودان.

ومما زاد من تعقيدات أزمة الدولة في السودان انطلاقاً من نموذج جنوب السودان ونموذج دارفور أن النخبة السياسية السودانية لم تعي بما فيه الكفاية، أو لم تعترف بتعدد الهويات والإثنيات كما أنها لم تعمل في الواقع بما يحقق ادماج هذه الفسيفساء في بوتقة انصهار حقيقية وإدارة هذا التنوع بشفافية وعدالة يحققان التكامل الوطني والوحدة المستدامة.

لقد كان من مصلحة بريطانيا عند استعمارها السودان أن تحافظ على السلم في دارفور بسبب التعدد الإثني هناك، ذلك لأن التعددية الإثنية والخصوصية في التعامل مع الشأن الداخلي للإقليم كانت تستدعي جهوداً كبيرة لإقامة نظام مؤسسي موحد يحكم السلطة هناك، وتفاهمات واسعة مع زعماء القبائل ومفاوضات وفهم تام لمشاكل دارفور، ولم تستطع بريطانيا التعامل مع كل تلك المسائل المتعلقة بدارفور. لذلك فقد تجاوز البريطانيون عن بعض الخصوصية وأداروا وجوههم عن بعض التجاوزات في

نظام الإدارة المحلية في دارفور. وعليه فقد اتبع الاستعمار البريطاني نظام الإدارة المحلية الذي يقضي بأن يدير زعماء القبائل قبائلهم نيابة عن الحكومة.

وكانت مهمة زعماء القبائل الرئيسية في دارفور تقتصر فقط على إدارة الأراضي، الأمر الذي أدى الى تهميش الاقليم وعجزه سياسيا بحيث لم يسهم بأي شكل من الأشكال في الحضارة السودانية التي كونها محور مصر – الخرطوم – جنوب السودان. (موسى، 2009:124).

وبقي الحال على ذلك، حتى الثمانينات عندما أصبحت شكاوي أهالي دارفور واضحة بأن "الحكومة السودانية لا تعاملهم بوصفهم مواطنين سودانيين أو كاملي المواطنة " لا بالمشاركة السياسية ولا بالخدمات ولا بالتعليم ولا حتى بالبنى التحتية". (دي فال،2006:49). كذلك لم تكن شكوى الدارفوريين بأنهم قد تم نفي الإرث الثقافي الخاص والفريد بهم بل العكس تماماً فقد كانت شكواهم أنهم لا يعاملون بأنهم مواطنين سودانيين كاملي المواطنة.

وفي عام 1985 حصل انقلاب على حكومة النميري وحل مكانه سوار الذهب الذي تولى إدارة البلاد لعام واحد فقط، هو ما عرف بالحكومة الانتقالية للسودان. وفي عهد سوار الذهب الذي كان متعاطفاً مع الإسلاميين تم تصعيد الحرب ضد الجيش الشعبي لتحرير السودان بقيادة جون غرنغ.

بعد ذلك جاء للسلطة الصادق المهدي رئيساً للوزراء في انتخابات عام 1986، وبذلك ساد شعور لدى القبائل العربية في دارفور بأن الحكومة المركزية السودانية صارت أقرب إليهم، مما جعلهم يتبنون موقفاً أكثر عدائيةً وتطرفاً ضد الحكومة الإقليمية. ولذلك تم اقامة تحالف عام 1987 شمل كل قبائل دارفور العربية عرف باسم (التجمع العربي) للوقوف في وجه الحكومة المركزية ومحاولة توحيد موقفهم. (موسى، 2009: 125).

وقد كان للحرب الأهلية في التشاد الأثر الكبير على تغيير الأوضاع في دارفور، حيث فتحت الحدود بين البلدين مما سهل تعاون القبائل من الجهتين عبر الحدود المفتوحة، بالإضافة الى تدخل

ليبيا ضد القبائل التشادية. وبذلك أصبحت دارفور مسرحاً خلفياً للقوى والنزاعات السياسية الدائرة في تشاد، وأصبح الحصول على الأسلحة وتدفقها سهلاً للغاية. وقد تم إغراق دارفور بالسلاح في محاولة لاحتواء الطموحات الليبية في تشاد مما أدى إلى تأجيج الصراعات القبلية في دارفور حيث أن الزعيم الراحل معمر القذافي كان له مخططه الخاص بالمنطقة. فقد كان يحلم بضم تشاد كمقدمة لإنشاء امبراطورية سواحيلية واسعة وإنشاء ممر الى إفريقيا ولواء إسلامي. وقد جهز ميليشيات من أماكن بلغت في بعدها ما بين موريتانيا والسودان، حتى أن القذافي قد أعلن عن الوحدة بين ليبيا والتشاد في عام 1980 لكنه لم يعمل فعلياً لتحقيق الدمج، بل أنه دعم بشكل لا محدود تسليح الجماعات العربية هناك مما انعكس بدوره على قضية دارفور. (دي فال،45:2006).

خلال الفترة الديمقراطية من عام 1986 – 1989 والمسماة بالحزبية الثالثة كانت السمة العامة لموقف قيادة حزب الأمة من أحداث دارفور هي الصمت الكامل والتعتيم، حيث كانت الاستراتيجية العامة للحكومة هي حصر دور مؤتمرات الصلح في حدود تصنيف الخسائر وتعويضها. وقد عرف الإقليم منذ ذلك الحين صراعات ونزاعات بين القبائل العربية وغير العربية حتى انعقد مؤتمر الفاشر في عام 1989 وتمت المصالحة بينهما في الفاشر عاصمة دارفور (موسى، 2009: 126).

وفي اتفاق الفاشر تم الاتفاق على توزيع السلاح وتوزيع الموارد وإرجاع الأراضي المسلوبة إلى أهلها ونزع السلاح وترحيل المسلحين الغرباء (التشاديين)، وتطبيق اجراءات جديدة متعلقة بالمراعي والماء. لكن اتفاق الفاشر لم يطبق وبدلاً منه شدد القذافي على الوحدة العربية الإسلامية وبذلك تجدد الصراع.

وبعد ذلك تولت حكومة الإنقاذ الوطني السلطة في الخرطوم في 1989/7/30 وكانت كما ذكر منحازة للعرب ضد الفور. فبدأت حكومة الإنقاذ الوطني بثورة وانقلاب عسكري قاده (عمر حسن أحمد

البشير) أحد كوادر الجهة الإسلامية المنشقة عن جماعة الإخوان المسلمين بالجيش السوداني وقد أطاح بذلك بالصادق المهدي، وحل البرلمان وحلت الأحزاب السياسية لاحقاً.

ومنذ ذلك الوقت انسلخ داوود يحيى بولاد القيادي بحزب الجبهة الإسلامية القومية عنها وانضم للحركة الشعبية لتحرير السودان بهدف دعم ومساندة أهله (الفور). ونتيجة لذلك قامت الحكومة بحشد وتعبئة القبائل العربية في المنطقة، وكان معظمها من المجموعات المهاجرة من التشاد، بحيث نجحت هذه القبائل في إيقاف زحف بولاد، وأصبحت الميليشيات المدعومة من الحكومة تعرف (بالجنجويد) والتي لم ينحصر نشاطها في منطقة الفور فقط بل امتد الى المساليت في الغرب.(موسى، 126:2009).

وقد تبين فيما بعد أن حكومة البشير هي ليست إلا وجه آخر للجبهة الإسلامية القومية بقيادة حسن الترابي، حيث أعلن البشير بعد مدة من استلامه حكومة الخرطوم أن "ثورة الإنقاذ الوطني لا تعرف الفصل بين الدين والسياسة". وقد لاقت هذه الحكومة معارضة كبيرة من أغلب الدول، بسبب انتهاجها الدين لإدارة الدولة وقد واجهت ضغوطاً كبيرة وعقوبات مستمرة وحالات حصار اقتصادي إلا أنها صمدت بقوة كبيرة.

وفي عام 1990 بدا المشهد أكثر حدة في السودان فقد كان البشير واضحاً في مساراته وسياساته مع العلم أن حسن الترابي كان مهندس هذا الانقلاب وأنه يدير الأمور من تحت الطاولة وهكذا كانت تدار شؤون البلاد، إلا أن في عام 1990 عندما غزا صدام حسين الكويت لم يستطع حسن الترابي أن يصبر أكثر، ووجد في هذا الحدث لحظة تاريخية له للإعلان عن تأييده لصدام حسين في محاولة منه لكسب التأييد وبذلك نقل السودان الى عالم معزول تماماً. وبسبب هذه العزلة عقدت حكومة السودان علاقة صداقة مع الصين وفتحت لها أبواب الاستثمار في النفط بما أثر بشكل مباشر فيما بعد على قضية دارفور.

في خضم كل ذلك كان الفور منذ عام 1991 يحاولون استيعاب ما يحصل لهم في دارفور حتى تأكدوا أن العرب أو الجنجويد لاحقاً يريدون إبادتهم وإخراجهم من دارفور بحجة أن الأرض والمراعي هي فقط ملك للعرب وأنهم أولى بها. ونادى العرب بتفوقهم على غيرهم من العناصر التي تقطن دارفور، وعملت زعامات عربية من القبائل داخل دارفور على التعامل مع الخرطوم عن قرب على رأسها (موسى هلال) والشيخ ابن عمر لاقامة التجمع العربي لتحقيق هذا الغرض. (دي فال،40:2006).

وفي عام 1995 وقفت أريتيريا إلى جانب الفور للإطاحة بعمر البشير وحاول الرئيس الأريتيري (ايدياس نافورني) إقناع ديبي رئيس التشاد بدعم الدارفوريين، إلا أن ولائه كان للخرطوم، حيث أن ضباطاً سودانيون هم من أوصلوه للحكم، إضافة إلى علاقة (ديبي) مع الراحل معمر القذافي الذي كان يدعم العرب في دارفور للسيطرة على شمال السودان لتنفيذ طموحاته غير الواقعية لإقامة الحزام العربي.(دي فال،2006: 22).

وفي خضم هذه الأحداث المتتابعة ظهر ما يعرف بالكتاب الأسود الذي كان من تأليف مجموعة تطلق على نفسها اسم "طالبي الحقيقة والعدالة" عام 2000. هذا الكتاب الذي تم توزيع نسخ منه بعد صلاة الجمعة في شهر أيار عام 2000 تضمن تحليلاً مفصلاً عن مراكز السلطة السياسية والإقتصادية في السودان، ووثق أن جهاز الدولة تسيطر عليه مجموعات صغيرة من ثلاث قبائل على ضفاف النيل شمال الخرطوم، وان ما عدا ذلك من مناطق السودان وقبائلها تم تهميشه تهميشاً كاملاً. (دي فال، 38:2006).

وقد أكد الكتاب الأسود على أن الغالبية الكبرى من المناصب الحكومية في الخرطوم من الوزراء حتى السائقين هي حكر على ابناء القبائل الثلاث المذكورة سابقاً. لقد كان الكتاب الأسود بمثابة حكم الإعدام على ثورة البشير والترابي، الأمر الذي أدى الى الصراع على الزعامة بينهما في المراحل

اللاحقة. وتزامناً مع توالي الحكومات على السودان وانشغالها بخلافاتها الداخلية وحل مشاكل السودان والصراع على السلطة، إضافة للتركيز على المشكلة بالجنوب، كانت مشكلة دارفور تتفاقم يوماً بعد يوم، وازداد التهميش على الأصعدة الجغرافية والبيئية والسياسية بلا شك، وأصبح هناك شعور بالحرمان والإقصاء والخلل الإجتماعي والإقتصادي. (دي فال، 2006: 89-90).

المطلب الثالث: النزاع المسلح في دارفور

كانت نقطة التحول في الصراع الدائر في دارفور في 2005/4/25، حيث سارت قوة مشتركة من جيش تحرير السودان وحزب العدالة والمساواة ودخلت الفاشر فجر ذلك اليوم بما يعرف بهجوم مطار الفاشر، ألحقت أضراراً بالغة في الجيش السوداني ومعداته وطائراته. وعلى مدار ما يقارب العشرين عاما من الصراع بين الجيش السوداني والجيش الشعبي لتحرير السودان كانت هذه بلا شك أقوى ضربة تعرض اليها الجيش السوداني، حيث أحدثت خسائر مادية كبيرة بدلت وغيرت في طبيعة الصراع، فقد حصل الجيش الشعبي على الذخيرة والعتاد وحقق نصرا ذاع صيته حتى بدأ الشباب الدارفوري يؤمن به ويلتحق به.

لا بد لنا هنا من ذكر حركة الجنجويد والذين هم كما تبين العديد من الدراسات والمراجع أكثر حركة مسيطرة على النزاع في دارفور، وهم من الميليشيات العربية التي سخرتها حكومة الخرطوم كأداة للسيطرة على إقليم دارفور، لقد كانوا فعلياً على الأرض ويمتلكون السلاح والمهارات القتالية، ومع وجود

أعداد قليلة من الجيش النظامي في دارفور، كان من المتوقع جداً أن تطلب الحكومة المساعدة من هذه الميليشيات. وكان الإرتباك والالتباس كبيرين حول الميليشيا الرسمية للحكومة (قوات الدفاع الشعبي) والميليشيات غير الرسمية (الجنجويد) بحيث استخدم الجنجويد في وظيفة ثابتة بانت أهميتها فيما بعد ألا وهي أن الحكومة قد استطاعت تأمين غطاء لنفسها هو غطاء (النزاع القبلي طويل الأمد) الذي سمح لها على مدى سنين الأزمة من إنكار وجود أي حرب أهلية على الإطلاق. (قريعي، 28:2010).

ويمكن القول أن نشأة مليشيا الجنجويد بدأت خلال الحرب (التشادية_التشادية) في الثمانينات حين واجه الرئيس (ديبي) خصمه (حسين هبري) فجند كل طرف بعض الميليشيات من أبناء القبائل التشادية فبرزت الجنجويد. وهناك اختلاف في المصادر إذا ما كانت الجنجويد هي ميليشيات مدعومة من حكومة الخرطوم أم جماعات مسلحة غير خاضعة لأي جهة كانت، وسواءاّ كانت الحكومة ام أحد أطراف النزاع القبلية هي من تدعم الجنجويد، فمن المتفق عليه أنهم قطاع طرق أفرزتهم سياسات الحكومات السودانية المتعاقبة منذ عام 1956 بسبب عدم الرؤية الواضحة لإدارة الدولة السودانية. وقد انتهك الجنجويد القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي بحيث شاع ذكرهم في أروقة الأمم المتحدة، وتمت إدانة أكثر من 200 عنصر منهم بالعديد من العقوبات من بينها الإعدام. (قريعي،28:2010).

وقد تسبب الجنجويد بالتهجير القسري لحوالي مليون شخص وبمقتل الآلاف. حيث شن الجنجويد في عام 2002 هجوماً هو الأول من نوعه ضد المدنيين الدارفوريين فكانوا يكتسحون القرى ويتم قتل الرجال فيهم والتمثيل بجثثهم وتغتصب النساء ويخطف الأطفال وتشعل النيران في القرى وتصطاد الحيوانات والإبل والماشية وتدمر البنى التحتية بطريقة منظمة(دي فال،15:2006).

وقد ظهر واضحاً أن الجنجويد يتمتعون بحصانة كاملة من العقاب، حيث قال أحد زعماء القبائل في الزغاوة "عندما يحرق الجنجويد قرية ما، كان الشعب يقصد الشرطة لكن الحكومة لم تكن تبالي بذلك، أما اذا هاجم الزغاوة العرب فإنهم يهجمون سريعاً لقتل الزغاوة". وعندما أصبح الجنجويد يفلتون من العقاب أصبح الناس يرتابون من أن الحكومة في الخرطوم هي من تصدر الأوامر للجنجويد. والجنجويد هم حسب تعريف الطيب زين العابدين الوارد في الموقع الإلكتروني لمجلة البيان: الشباب المنفلت من قبيلته والذي لا يتورع عن ارتكاب كل الموبقات من نهب وفاحشة واعتداء على الغير. واللفظ (جنجويد) هو الجن يركب الجواد وهي كناية عن الفارس الصعلوك.

كما عرَف الرئيس التشادي ادريس ديبي الجنجويد أنهم :"ميليشيات موالية للحكومة السودانية". وعرف وزير الخارجية الأمريكية (كولن باول) الجنجويد على أنهم: "مجموعات عربية مسلحة تعرف باسم الجنجويد والتي تقول الجماعات المدافعة عن حقوق الإنسان أنها تقوم بحملة تطهير عرقي في منطقة دارفور.(البحيري،2010:132).

وفي الفيلم الوثائقي عن الجنجويد (The Devil Came On A Horseback) من انتاج BBC، يشرح أحد مراقبي وقف إطلاق النار عام 2004 في دارفور ماذا يفعل الجنجويد في إقليم دارفور وكيف أنهم هم المسؤولون عن معظم الجرائم التي ترتكب في الإقليم ويعطي هذا الفيلم فكرة واضحة جداً عن مدى نفوذ القبائل العربية أو الميليشيا العربية التي تأخذ على عاتقها مرة بعد مرة تجديد الصراع والقتل والتهجير والإغتصاب داخل دارفور. كل ذلك جعل من قضية دارفور قضية متشعبة ومعقدة لفتت نظر العالم وإفريقيا اليها وبدأت الدعوات من الدول الكبرى ومنظمات حقوق الإنسان والمنظمات الإقليمية لحل مشكلة دارفور وانقاذ ما يمكن إنقاذه، وإدخال دارفور في الحسابات السياسية والأمنية والإجتماعية للسودان لمعالجة الأزمة، كما وتدخلت الأمم المتحدة وناشدت المجتمع

الدولي للاطلاع على الأرقام والإحصائيات المتعلقة بانتشار السلاح والبطالة والقتل والتشريد والإغتصاب الذي تم على نطاق واسع. (2014, youtube,sudanewsmedia).

وللاطلاع أكثر على الاثر الكبير الذي خلفه النزاع المسلح في اقليم دارفور، أجرت الباحثة في 2016/1/16 مقابلة مع المدير التنفيذي للجمعية الامريكية للاجئين (ARC) السيد Daniel Wordsworth، حيث تدير الجمعية مخيما للاجئي دارفور على مقربة من نيالا عاصمة الاقليم بالممر الجنوبي لها، أفاد السيد دانيل أن عدد اللاجئين فيه كان ولازال يقارب المليون لاجيء المتضررين من النزاع المسلح القائم في دارفور، تقدم فيه الرعاية الصحية للنساء و الأطفال المتضررين من النزاع القائم هناك بالاضافة لتوفير مياه صالحة للشرب وتقديم خدمات خاصة للنساء و الاطفال ما بعد الولادة واللاتي تعرضن للعديد من المشاكل الصحية خلال فترة الحمل والولادة وما بعدها.

وسألته كذلك عن جهود الاغاثة المقدمة من الجمعية في اقليم دارفور حيث أن تواجدهم هناك كان منذ بداية الأزمة من عام 2004 حتى يومنا هذا. وعندما سألته عن مدى تواجد الجنجويد في دارفور، قال: أنهم متواجدون بكثرة و لهم اليد العليا في التعامل مع المواطنين، بعيدا تماما عن تدخل الحكومة السودانية بأي شكل من الأشكال في مساعدة القاطنين في ذلك الاقليم. وان عمليات التهجير القسري مستمرة و لازالت و ان الجنجويد يشكلون خطر حقيقي في اقليم دارفور.

حتى ان بعض اعضاء طاقم الجمعية هناك قد تعرض للخطف من قبل الجنجويد، وعندما سألته هل تدخلت الأمم المتحدة للمساعدة في تخليص المخطوفين من أيدي الجنجويد، أجاب بالنفي و قال أن تواجد الأمم المتحدة هناك ضعيف جدا ايضا، و أن المكان في الاقليم خطير جدا، مما اضطر نفس العاملين في الجمعية للتفاوض مع ميليشيات الجنجويد بنفسهم لتخليص طاقمهم من الخطف و محاولة اعادتهم سالمين. (www.arcrelief.org).

المبحث الثالث: الوساطة الاقليمية والدولية في قضية درافور

لقد تطور الصراع في دارفور حتى أصبح نزاعا لابد للمجتمع الدولي من التدخل فيه والبحث في أسبابه ومحاولة ايجاد وسائل لحله. ومن خلال تحليل الأدوار المتعددة التي قامت بها الدول المجاورة ومنظمة الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة تحاول الدراسة الوصول الى رؤية مقنعة متعلقة بمدى جدية محاولات المجتمع الدولي التدخل في مشاكل السودان. وقد تدخلت العديد من الدول الإفريفية المجاورة في أزمة دارفور من أهمها:

- مصر: حيث إن علاقة مصر بالسودان علاقة قوية تربطهما أواصر تاريخية ممتدة، وهو ذلك النوع من الإرتباط الذي يتعدى السياسة والمصالح السياسية، وهو ارتباط حضاري، ثقافي، إجتماعي، كما أن نهر النيل كان مصدر الحياه للطرفين وعامل تعزيز للمصالح المشتركة بينهما.

وللتأكيد على عمق العلاقة بين الطرفين فقد قال الوزير السوداني عبد الرحيم محمد حسين في حديث للأهرام عام 2005 أن: "النظام السوداني يحتاج لمصر في هذه المرحلة، وأضاف أن مصر صاحبة مصلحة أساسية واستراتيجية لدفع العمل المشترك بين البلدين في مشروعات تكامل " (البحيري، 2010: 193-194). ومن هنا يأتي اهتمام مصر بالسودان بشكل عام وبدارفور بشكل خاص.

وكان الموقف المصري مبني على أساس النقاط التالية:

1- وقف المساعي لتدويل أزمة دارفور.

2- معالجة الأزمة تحت مظلة الإتحاد الإفريقي وفي إطار إفريقي- عربي.

3- عدم اللجوء إلى استخدام القوة، ورفض اللجوء إلى عقوبات دولية على السودان من المجتمع الدولي . (منكاش،2011: 466)

- التشاد: إن للتشاد دور كبير في النزاع القائم في دارفور ومما ساعد تشاد على أن يكون طرف مهم لتحريك النزاع عاملان أساسيان هما:

1- عامل الجغرافيا: حيث الحدود الصحراوية المفتوحة ما بين تشاد وإقليم دارفور والتي تخضع لرقابة حدودية ضعيفة جدا وتجعل تنقل القبائل التشادية إلى دارفور يتم بسهولة عند وجود أي إضطرابات والعكس صحيح.

2- العامل القبلي: حيث أن للقبائل العربية وغير العربية في دارفور امتدادات في التشاد بالإضافة للدعم الذي تقدمه التشاد لهذه القبائل. (جبار،2011:468)، بحيث تم استغلال أزمة دارفور لتصفية الصراعات التشادية-التشادية في الاقليم بين عامي 1981-1999.(موسى،2009 :109).

وكانت الحكومة السودانية قد طلبت من حكومة التشاد ومع بداية الأزمة بشكل واضح أن لا تقدم أي دعم لوجستي إلى متمردي دارفور. وبالرغم من ذلك, فإن الإنتماءات القبلية القوية حالت دون تنفيذ هذا الطلب. ومن هنا فإن هذا الوضع السياسي الإجتماعي المتشابك على الحدود بين البلدين فتح المجال لسيناريو الفعل ورد الفعل الذي صعد من النزاع القبلي في دارفور والنظامين الحاكمين في الدولتين. ولا بد هنا من القول أن التشاد كانت مستعمرة فرنسية حتى عام 1960 وتمثل أهمية استراتيجية لفرنسا سواء للتشاد نفسها أو لدارفور أيضا والتي تعتبر عاملا جيوسياسيا مهما للتأثير على أيه أحداث في دارفور، بالاضافة الى اكتشاف النفط في حوض يقع بين دارفور والتشاد، وبذلك فإن التشاد زادت أهميتة في تأجيج الصراع ليس فقط بصفته السيادية بل من خلال أطماع فرنسا في دارفور.(موسى، 2009: 113).

- ليبيا: كان موقف ليبيا في البداية غامضا، حيث أن لليبيا إرتباطات بكل أطراف الصراع، فهي مرتبطة بالحكومة السودانية من جهة لقيامها باستثمارات كبيرة في السودان، ومن ناحية أخرى فهي مرتبطة بالجنجويد منذ الثمانينات التي اعتمدها القذافي كأساس لنشر القومية العربية الإسلامية في إفريقيا. وتؤكد تقارير رسمية في السودان أن كل الدعم اللوجستي غير العسكري والبترول كذلك والأسلحة يأتي للمتمردين عن طريق ليبيا. في عام 2004 استضافت ليبيا قمة خماسية في مدينة سرت ضمت كل من رؤساء (السودان، نيجيريا، تشاد وليبيا) حيث خرجت هذه الدول بعد القمة بالنتيجة التالية (رفض أي تدخل أجنبي في قضية دارفور بوصفها قضية إفريقية بحتة، وتفويض معمر القذافي بالقيام بالإتصال مع زعماء المعارضة في الإقليم للمساعدة للوصول إلى حل نهائي للأزمة. (منكاش، 2011: 467).

في عام (2005) لعبت ليبيا دورا فعليا في تقريب وجهات نظر الأطراف المتصارعة في دارفور حيث حاولت توحيد حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة . لكن الغموض ظل يلف موقف ليبيا تجاه الأزمة في السودان حيث أن قبيلة الزغاوة تعد أحد مقومات فصيل متمرد لها أطراف في الجماهيرية، وبالرغم من استبعاد ما يمثل دعما ماديا أو معنويا للمتمردين إلا أن ليبيا لم تنفي أو تصرح بأي شيء له علاقة بذلك.

و يمكن القول أن للدورالليبي في دارفور بعدان أساسيان هما:

1- رعاية المفاوضات بين الحكومة السودانية والمتمردين.

2- تسهيل وصول المعونات والمساعدات الامريكية, كونها المعبر الأساسي في اقليم دارفور. حيث سمحت ليبيا بإنسياب المعونات الإنسانية واستقبالها على موانئ البحر المتوسط كما

وافقت على الطلب الأمريكي لوصول المساعدات والحمولات الإغاثية برا عن طريق الأراضي الليبية إلى مخيمات اللاجئين في التشاد.

أما فيما يخص حركات دارفور، فقد ظلت طرابلس همزة وصل بين الحكومة السودانية وحركات التمرد لفترة طويلة خاضت فيها العديد من المفاوضات والوساطات بين الحركات نفسها وحركات التمرد والحكومة السودانية. فقد رعت ليبيا ملتقى أبناء دارفور الذي تمخض عنه إعلان طرابلس في عام 2004 بدعوة من معمر القذافي نفسه حيث التقى بممثلي أبناء دارفور من حركة العدل والمساواة وحركة تحرير السودان، ومن داخل السودان ممثلي الإدارة الأهلية ونواب وبرلمانيين وقيادات سياسية وحزبية ورموز المجتمع المدني ومن خارج السودان كذلك من قادة اتحادات وتجمعات من أبناء دارفور سواء من السعودية أو دول الخليج والمملكة المتحدة وإيرلندا وهولندا وليبيا. في عام 2007 في شهر آب، اتفقت عدة حركات على الدخول في مفاوضات مع الحكومة بوساطة مشتركة بين الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي وحركة العدل والمساواه وحركة تحرير السودان.(موسى،2009 :115-117).

وقد حاولت ليبيا بقيادة القذافي أن تكون محايدة في أزمة دارفور بالرغم من أن هناك العديد من المراقبين ذكروا أن ليبيا كانت قريبة جداً من الحركات المسلحة الدارفورية، مما سبب مضايقة للحكومة السودانية حيث كانت الحكومة الليبية تعتبر نفسها المركز في دول الساحل والصحراء عنصر فاعل ومؤسس في الإتحاد الإفريقي.

المطلب الأول: جهود الاتحاد الإفريقي لحل الأزمة في دارفور

من المعروف أن الإتحاد الإفريقي هو المختص بحل النزاعات في القارة الإفريقية. وقد طلبت السودان التدخل مباشرة من الاتحاد الافريقي لحل الأزمة. ان من أهم الدوافع المحركة لموقف الاتحاد الافريقي من الأزمة هو الخشية من تكرار تجربة روندا والنظر الى قضية دارفور كمحك لمصداقيته

ورغبته في تفعيل سياسته الأمنية الدفاعية بمستوى ما من التدخل العسكري للأزمة (عمر،2008: 291). وكان خيار التدخل الافريقي بديلاً أفضلاً من التدخل الخارجي، لذلك فإن جزءاً كبيراً من قضية دارفور يقع على عاتق الاتحاد وضمن اختصاصاته، ومن هنا جاءت مسؤولية الاتحاد لتأسيس لجنة دولية لمراقبة عملية وقف إطلاق النار، وبدأت بعد ذلك جهود الإتحاد لتنظيم المفاوضات وتفعيلها بين أطراف النزاع. وبعد تدهور الأوضاع في دارفور تم التأكيد على ضرورة تحويل دور القوة الإفريقية من قوة لحماية المراقبين إلى دور أكثر جدية متمثلا (بالتدخل العسكري المباشر) وإرسال قوات حفظ سلام. وتم نشر قوة مؤلفة من 100–300 جندي لمساندة بعثة مراقبة على شكل لجنة سياسية مكونة من إثنين من حكومة السودان واثنين من حركة العدل والمساواة ومثلهما من حركة تحرير السودان وكذلك من الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وهو ما عرف باتفاق (أنجامينا). الا أن دور الاتحاد الافريقي قد تأثر بعدة مدخلات أهمها، محدودية القدرات التمويلية. والافتقاد لادوات الضغط الفعالة على أطراف العملية التفاوضية المباشرة.

ومن ثم جاء تدخل الاتحاد الافريقي على شكل (تدخل غير عسكري) من خلال المفاوضات والمؤتمرات لتقريب وجهات النظر بين الحكومة السودانية وجميع الطراف المتنازعة. ويمكن تلخيص الجهود التي قام بها الاتحاد الافريقي على النحو التالي:

لقد عقد الإتحاد الإفريقي قمته الثالثة في 2004 في أديس أبابا واستحوذت قضية دارفور على النصيب الأكبر منها، كما تكونت قمة إفريقية مصغرة خاصة بمشكلة دارفور برئاسة الرئيس النيجيري (أوبا سانجو) رئيس دولة الاتحاد الإفريقي و(عمر كوناري)، ورؤساء السودان والسنيغال وجنوب إفريقيا وكان في تلك القمة خلاف حول مهمة القوات الإضافية المقرر إرسالها لحماية المراقبين، فقد رأت

الخرطوم أن حماية المراقبين الدوليين في دارفور لا تكفي (موسى,2009: 191). وقد مثلت هذه القمة بقرارتها الصادرة بشأن دارفور نقلة نوعية لمنع التدخل الدولي حيث اقترح الرئيس البشير ما يلي:

- تعزيز المراقبين الافارقة عددا وعدة.
- تجميع المتمردين خارج مناطق تجمعات المدنيين، وتسهيل عملية نزع سلاح الميليشيات الخارجة عن القانون.
- تسريع عودة اللاجئين والنازحين .
- التأكيد على أهمية المقاربة السياسية كمفتاح رئيسي لحل الأزمة.

وقد صدر قرار عن هذه القمة تبنى مقترحات البشير، الا أن رئيس مفوضية الاتحاد الافريقي أشار الى تبني مفهوم موسع للتفويض الممنوح للاتحاد، أعاد وأشار الى ضرورة توسيع مهمة قوة الحماية الافريقية لتشمل التصدي لانتهاكات حقوق الانسان.(عمر،2008 :294)

ومن هنا كان الاتحاد الافريقي يسعى دائما الى التأكيد على أولوية الحل في نطاق افريقي، مع التذكير للحكومة السودانية بأن نشر قوات حفظ سلام افريقية لا يعتبر بمثابة نشر قوات أجنبية. والتركيز على أهمية وقف انتهاكات حقوق الانسان التي تمثل الباب الواسع والذريعة للتدخل الدولي في النزاعات المماثلة، في محاولة منها للسيطرة على الانتهاكات الحاصلة.

وهكذا فقد تبلور دور الاتحاد الافريقي كوسيط في عملية التسوية اعتبارا من قمة اديس أبابا، حيث طرح الرئيس البشير خلال هذه القمة رؤية حكومته لمعالجة النزاع في اطار افريقي حيث أصبحت المفاوضات تجري برعاية الإتحاد وتنظيمه. وبذلك دعا الإتحاد الإفريقي إلى مفاوضات بين الحكومة السودانية وجماعات المعارضة في 2004/6/15 في العاصمة الإثيوبية إديس أبابا لحل أزمة الإقليم. وقد إنعقدت المفاوضات في وقتها المحدد لكنها كانت غير إيجابية عموما، حيث رأت حركة العدل

والمساواة أن الاتحاد الإفريقي غير قادر على حل الأزمة وحده وانسحب متمردو دارفور من هذه المفاوضات.

بسبب:

1- نقل الملف الدارفوري من الإتحاد الإفريقي الى الأمم المتحدة.

2- كان هناك تباين في المواقف السياسية لحركتي تحرير السودان وحركة العدل والمساواة اللتان يفترض أنهما في خندق واحد.

3- غياب الإستراتيجية والرؤية السياسية لدى قيادات التمرد وغياب قيادات ذات وزن تمثل المتمردين.(موسى، 2009: 135 137).

من أهم المراحل التي عرفت محاولات الحل الافريقي في دارفور اقليمياً، هي مرحلة مفاوضات أبوجا عام 2004 الأولى، والتي أخذت مكانها في الصراع القائم عندما إحتدم الخلاف حول البروتوكول الأمني في 2004/10/21، حيث رفضت حكومة الخرطوم كل ما ورد فيه عن حظر الطيران فوق دارفور فلم تكن الخلافات في هذه الجولة في شأن القضايا الإنسانية ولكنها كانت بسبب القضايا الأمنية. وقد تم تقريب وجهات النظر بين الحكومة والمعارضة قدر الإمكان، وشدد وفد الوساطة من الإتحاد الإفريقي على ضرورة تطبيق إتفاقية (أنجامينا) لوقف كامل لإطلاق النار ووقف الغارات على المدنين وتقديم قائمة بأسماء الجنجويد وتقديم زعمائهم إلى المحاكمة والسماح للقوات الإفريقية بمراقبة تحركاتهم إلا أن الطرفان الحكومة والمتمردين رفضوا هذا الإقتراح. واقترح الرئيس اوباسانجو أن تتولى حكومة السودان نزع سلاح الجنجويد و يتولى الاتحاد الافريقي نزع سلاح المتمردين في دارفور، لكن هذا الاقتراح تم رفضه من من الحكومة السودانية و المتمردين على حد سواء، فقد رأت حكومة السودان أنها قادرة على نزع سلاح الجميع، ورفض المتمردين ان تتولى الحكومة السودانية نزع سلاحها. وفي

شهر 2005/5 توصل الطرفان إلى تفاهم ظهر على هيئة إعلان مبادئ لإنهاء الصراع في دارفور تحت رعاية الإتحاد الإفريقي التزمت فيه جميع الأطراف بالعمل باتفاقية (أنجامينا) الحاصلة في 2004 لتطبيق ما تم ذكره سابقا بالإضافة إلى البروتوكولين الإنساني والأمني واقتسام الثروة وإنشاء مفوضية للإعمار والتوطين وإعداد برنامج لتنمية دارفور.(البحيري,2008: 180).

وقد قدم بعدها الإتحاد الإفريقي في 2005/9 ورقة لتقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة وفي أواخر شهر 2005/11 في أبوجا قال كبير الوسطاء الأفارقة سالم أحمد سالم (إن مسار السلام وصل إلى مرحلة حاسمة وأن المجتمع الدولي يراقب هذه الجولة ويرغب في أن تكون نهائية).(البحيري،2010:184).

في عام 2006 في شهر 11 تحديدا وقعت حكومة الوحدة الوطنية وحركة تحرير السودان برئاسة ابو القاسم الحاج آدم بطرابلس بروتوكول سياسي لتنفيذ إتفاق أبوجا وهو ما عرف باتفاق ابوجا الثاني وأبرز ما جاء فيها :

1- التأكيد على إحترام حقوق الإنسان والمواطنة لكل السودانيين.
2- إحترام الديانات والتقاليد الخاصة بالمجموعات المختلفة.
3- صيانة الملكية الخاصة من أي إنتهاكات.
4- التأكيد على الفصل بين السلطات واحترام دولة القانون، والانتقال الديمقراطي للسلطة.

وفيما يخص دارفور فقد نصت الاتفاقية على ما يلي:

1- مشاركة أهل دارفور في كافة مستويات الحكم وجميع مؤسسات الدولة، وكانت هذه من أبرز الانجازات للدارفوريين الذين عانوا على مدى سنين من عدم الإشراك السياسي في الحكومات المتعاقبة.

2- تحديد حصص مواطني دارفور من الوظائف على أساس التعداد.

3- تقاسم السلطة، حيث أقرت الإتفاقية بضرورة إيجاد نظام فيدرالي في السودان ليستفيد منه الدارفوريين بصورة خاصة وأول خطوة للمساعدة على تنفيذ هذا البند كانت إعادة حدود إقليم دارفور كما كانت عليه عند الإستقلال عام 1956. (موسى،2009 :137).

لقد عمل الإتحاد الإفريقي جاهدا ليكون متواجدا على الخريطة فيما يخص دارفور لكن جهوده لم تكن كافية مما أدى في النهاية إلى تحويل قضية دارفور من قضية محلية إقليمية إلى أزمة أنسانية دولية. ولعل قلة خبرة الاتحاد الافريقي في التعامل مع الصراعات الدائرة في افريقيا بشكل عام والتعقيد المرافق للازمة في دارفور بشكل خاص، عمل على لفت نظر الامم المتحدة لضرورة اخراج قضية دارفور من المحيط الاقليمي، بالرغم من ان جميع الاطراف قد عملت جاهدة لاحتواء الأزمة بوصفها أزمة محلية أواقليمية في أسوا الاحوال. الا ان انتشار الاسلحة وغض نظر الحكومات السودانية المتعاقبة عن الحركات المسلحة والمتمردين حالت دون قدرة قوات الاتحاد الافريقي السيطرة على النزاع الدائر.

علاوة على ذلك، فان تدريب قوات هذه البعثة كان ضعيفا. فمع إختراقات وقف إطلاق النار التي حصلت ما بين عام 2006-2007 وتوالي الهجمات على المدنيين تعقدت الأمور أكثر، وأصبحت قوات حفظ السلام الإفريقية هدفا آخر للحكومة وللجنجويد تحديدا وللمتمردين بشكل عام. (112 -113 (Weiss & Thomas:

لقد فشل الإتحاد الإفريقي وتحديدا بعثة الإتحاد الإفريقي في السودان في السيطرة على الأوضاع في دارفور، بسبب قلة الإمكانيات المادية وضعف التمويل واستخدام معدات غير صالحة نسبيا للتعامل مع أزمه متشعبة مثل أزمة دارفور.

المطلب الثاني: الامم المتحدة و دورها في قضية دارفور

كان دور الأمم المتحدة من البداية داعما للاتحاد الافريقي، بممارسة الضغط على الحكومة السودانية ومتابعة جميع انتهاكات حقوق الانسان الحاصلة في اقليم دارفور والتحقيق فيها واظهار جميع الحقائق من خلال ارسال لجان تقصي الحقائق للوقوف على الحقائق. (gelot:2014: 2).

لقد أصدر مجلس الأمن سبعة قرارات بخصوص دارفور ما بين 2004/6/11 الى 2005/3/24 واستندت جميعها في صدورها على الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وكانت جميعها تؤكد على احترام سيادة السودان ووحدة أراضيه وسلامتها والتأكيدعلى مبدأ عدم التدخل والتعاون الاقليمي. وكانت هذه القرارات على النحو الاتي:

- القرار رقم 1547 الصادر في 2004/6/11، في جلسته رقم 5082، الوثيقة رقم S/RES/1547(2004)، حيث أصدر مجلس الامن الدولي القرار رقم 1547 بناء على طلب من الولايات المتحدة الامريكية والذي طلب فيه من اطراف النزاع في دارفور الالتزام بوقف اطلاق النار المبرم في انجمينا. (www.un.org).
- القرار رقم 1556 الصادر في 2004/6/30، الوثيقة رقم S/2004/453، الذي يعتبر نقطة التحول في نقل الملف الدارفوري الى أروقة مجلس الامن، والذي أفاد بخطورة الوضع في دارفور، وأنه أصبح يهدد السلام والأمن العالميين واستقرار المنطقة وفيه انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان. وحمل مجلس الأمن الدولي في هذا القرار مسؤولية ما حصل في دارفور للحكومة السودانية وعدم قدرتها على حماية المدنيين او التعامل مع المتمردين وعليه فان المجلس سيتصرف بموجب الفصل السابع من الميثاق. وتم تعزيز التعاون بين الاتحاد الافريقي والأمم المتحدة في محاولة لاحتواء الصراع القائم.(www.un.org).

وقد أعرب المجلس عن بالغ قلقه اتجاه الانتهاكات الواسعة لحقوق الانسان في دارفور، وأدان جميع أعمال العنف فيها من جانب كافة الاطراف وخاصة الجنجويد. وبناء على ذلك دعا الحكومة الدارفورية الى الوفاء الفوري بكافة التزاماتها والتي من أهمها تيسير وصول المساعدات الى دارفور وتوفير الحماية للمدنيين والعاملين بالمعونة الانسانية. وأيد المجلس نشر مراقبين دوليين في دارفور ودعا الى ابرام اتفاق سياسي في اقرب وقت تحت رعاية الاتحاد الافريقي دون شروط مسبقة.(www.un.org).

- القرار رقم 1585 الصادر في 2005/3/10 في جلسة مجلس الأمن 5137، الوثيقة رقم (S/res/1585(2005. والذي تم فيه التأكيد على مواصلة الدعم لعملية السلام في السودان وتمديد تفويضه لبعثة الامم المتحدة المنشأة بموجب القرار السابق.(www.un.org).
- القرار رقم 1588 الصادر في 2005/3/17 في جلسته 5143، الوثيقة رقم (S/RES/1588(2005، والذي أكد على مضامين القرارات السابقة والتزام الامم المتحدة بدعم عملية السلام في السودان مرة أخرى.(www.un.org).
- القرار رقم 1590 الصادر في 2005/3/24 في جلسته 1515، الوثيقة رقم (S/RES/1590(2005، نص هذا القرار على ستة عشر مبدأ، كان أهمها احترام سيادة السودان وسلامة أراضيه واستقلاله، والترحيب باتفاق السلام الشامل المبرم في 2005/1/9، والتأكيد على الالتزامات الواردة في اتفاقية انجامينا لوقف اطلاق النار، وبروتوكولات أبوجا الخاصة بالمسائل الامنية والانسانية بين الحكومة السودانية وحركتي تحرير شعب السودان والعدل والمساواة. كما جاء فيه التصميم الشديد على ايجاد حل سلمي للصراع في دارفور ودعوة الاطراف السودانية لاتخاذ اجراءات فورية للتوصل الى

تسوية سلمية. وتقديم كل من ارتكب جريمة انسانية او انتهك اي من حقوق الانسان الى العدالة. كما اكد القرار على التأكيد على العودة الاختيارية للاجئين والمشردين بالداخل. كما اشار القرار الى ضرورة التعامل الكامل مع المهمة التي يقوم بها الاتحاد الافريقي في دارفور والتأكيد على حماية حقوق الأطفال و المرأة بشكل خاص. وأعلن المجلس بعد ديباجة مطولة أن الوضع في السودان لا زال مهددا للسلام والامن الدوليين. وتضمن القرار ثمانية عشر بندا كان أهمها، نشر قوات سلام تابعة للامم المتحدة في جنوب السودان والتنسيق بينها وبين بعثة الاتحاد الافريقي على كافة المستويات. التثبت من وقف اطلاق النار والتحقيق في الانتهاكات وتحديد اختصاصات بعثة الامم المتحدة بدعم اتفاق السلام الشامل، والمساهمة في انشاء برامج نزع السلاح واعادة اندماج الجماعات المسلحة في القوات المسلحة، واعادة هيكلة أجهزة الشرطة واقامة سلطة قضائية مستقلة، والاعداد للانتخابات وتنفيذها وتنسيق العودة الاختيارية للاجئين والمشردين توفير الظروف الامنية المواتية لذلك، وازالة الالغام.

كذلك كان هناك مطالبة واضحة من الأمين العام بالتنفيذ الصارم لمعايير السلوك التي حددتها الأمم المتحدة لأفرادها وعدم التسامح مع ما تترتكبه عناصر منها من انتهاك وعنف جنسي واتخاذ اجراءات وقائية مناسبة في هذا الشأن.(www.un.org).

- القرار رقم 1591 الصادر في 2005/3/29 في جلسة مجلس الأمن رقم 5153، الوثيقة رقم S/RES/1591(2005) كان هذا القرا ر مشابها جدا للقرار الذي سبقه في ديباجته، مع الترحيب بقمة انجامينا الخاصة بدارفور المنعقدة في 2005/2/16، والتأكيد على دور حكومة السودان والاتحاد الافريقي مرة أخرى. وادان هذا القرار الانتهاكات الحاصلة لوقف اطلاق النار

وتقاعس الحكومة عن نزع سلاح الجنجويد وعدم تقديم المسؤولين عن انتهاكات حقوق الانسان للعدالة. واتهم هذا القرار جميع اطراف النزاع بعدم الالتزام بالقرارات السابقة ودعا مرة أخرى الى التفاوض غير المشروط من أجل التسوية السلمية في دارفور وعليه فقد تقرر اتخاذ الاجراءات الضرورية لمنع دخول جميع الأشخاص الذين تحددهم الدولة، بناء على معلومات من الدول الأعضاء والأمين العام والمفوض السامي لحقوق الانسان، على أنهم يعرقلون عملية السلام ويشكلون تهديدا للاستقرار في الاقليم. والتوقف الفوري عن شن الغارات الجوية في دارفور باستثناء التدريبات الفنية، وتحريك المعدات العسكرية بالترتيب مع اللجنة المشرفة لمراقبة عملية الاتحاد الافريقي، ومتابعة التنسيق بين بعثة الامم المتحدة وبعثة الاتحاد الافريقي في السودان.(www.un.org).

- القرار رقم 1593، في جلسة مجلس الأمن رقم 5158، الوثيقة رقم S/RES/1593(2005)، صدر هذا القرار في 2005/3/31، بشأن احالة مجرمي الحرب في دارفور الى محكمة الجنايات الدولية. والذي استند على المادة 13 من النظام الاساسي للمحكمة والذي يعطي مجلس الامن الحق في احالة الدعوى الجنائية والنظر فيها ، فيما يتعلق بجرائم الابادة الجماعية وجريمة الحرب والجرائم ضد الانسانية، وجريمة العدوان. لقد اشتمل هذا القرار على العديد من مظاهر التحيز التي سنأتي على ذكرها فيما بعد.(www.un.org).

لقد سلط التعاون بين الاتحاد الافريقي والأمم المتحدة في صراع دارفور الضوء على ضرورة التعاون بين المنظمات الاقليمية والأمم المتحدة لحل الأزمات الدولية. فقد كانت الأمم المتحدة قد لعبت دورا في مراقبة الأزمة ووقف اطلاق النيران وتسجيل التجاوزات وأعداد الضحايا، ومراقبة تطورات الصراع وقامت بنقل هذه التقارير باستمرار لقوات الاتحاد الافريقي. (Weiss، 113 :2014).

الا أن وبعد الملاحظة فان قرارات الأمم المتحدة كانت تعيد نفسها باستمرار، وكأنها تحاول توجيه أصابع الاتهام لجهات معنية مرارا وتكرارا، دون محاولة الوصول الى حل سلمي شامل يخدم جميع الأطراف، ويضع خريطة طريق واضحة تمكن أطراف الصراع من ايجاد أرضية مشتركة، مما يحملها المسؤولية في عدم الجدية في مساعدة دارفور لحل مشاكلها جذريا. ومن الممكن أن نستتج أن قرارات مجلس الأمن المتعلقة بدارفور لم تكن مجهزة للتدخل الفعلي في حل النزاعات الداخلية في الدول الأعضاء فيها بوجود تشريعات تمكنها من اتخاذ اجراءات صارمة للحل وليس فقط من خلال انزال العقوبات ومن خلال جهود الوساطة الدولية، وعدم الاكتفاء بالتعقيب المستمر على سير الأوضاع في قضية ما.

ومن جهة أخرى فقد أفادت تقارير الأمم المتحدة حتى 2004/7/1 أن عدد النازحين في دارفور قد بلغ المليون نازح وأن مع شهر تشرين اول من نفس العام تم تسجيل 1.6 مليون نازح وتم تقدير المتضررين من النزاع في دارفور ب 2 مليون مواطن، و تسجيل 200 الف لاجيء استقروا في التشاد، في عام 2005 تم تسجيل ان 75% من قرى دارفور قد دمرت تماما وتم تقدير عدد ضحايا النزاع ب 300 الف قتيل، ومع بداية 2006 كانت الارقام تشير الى ان عدد المتضررين من نزاع دارفور 4 ملايين مواطن من اصل 6 ملايين. (Gelot, 4:2014) .

بالرغم من الاصوات التي تعالت لجعل ما يحصل في دارفور هو ابادة عرقية جماعية، فقد نفت الأمم المتحدة أن تكون قد وصلت الأزمة الى هذا الحد لعدم توافر الركنين المادي والمعنوي لجريمة الابادة الجماعية ولكنها بلا شك كارثة انسانية على جميع الاصعدة.

في2006/8/31 صدر قرار مجلس الامن 1706 الذي نص على ارسال قوات دولية الى اقليم دارفور، وفق الفصل السابع من الميثاق مما يجيز التدخل المباشر في شؤون دولة مستقلة. ورافق القرار عبارة "غير ملزم قانونيا موافقة الحكومة السودانية عليه". من أهم ما نص عليه القرار هو:

- المساعدة في اقامة جهاز قضائي مستقل وحماية حقوق الانسان.
- تعزيز بعثة الامم المتحدة في السودان.
- وضع وتنفيذ برنامج شمل لنزع السلاح ورصد تحركات الحركات المسلحة.
- كما قرر المجلس في هذا القرار أن لبعثة الامم المتحدة استعمال جميع الوسائل اللازمة في مناطق انتشارها وحسبما تراه في حدود قدراتها وان لها الحق في حماية افرادها ومنشاتها والمدنيين. مما يعني صلاحيات كاملة في استخدام القوة بما تراه مناسبا دون الرجوع للحكومة السودانية. (موسى،2009: 202).

رفضت الحكومة السودانية هذا القرار باعتباره تعديا على سيادتها واستقلالها واعتبرته تدخلا أجنبياً عسكرياً مباشراً. في الوقت الذي ضغطت فيه القوى الغربية لصدورهذا القرار دون أي تشاور مع السودان أو حتى الأطراف الاقليمية المعنية بالموضوع، مما دفع بالسودان الى رفض القرار وانهاء بعثة الاتحاد الافريقي في دارفور قبل انتهاء موعدها، حيث اعتبرت أن هذه القوة هي نواة لقوات الامم المتحدة وتدخلها. وكانت النتيجة أن طرح الامين العام كوفي أنان مقترح يعالج قضية دارفور سياسيا

وانتقال مهمة القوة الافريقية الى الامم المتحدة بدعم أممي، حيث يتم نقل ملف الوساطة في العملية السياسية بفريق مشترك من الأمم المتحدة والاتحاد الافريقي.(موسى,2009: 205).

وفي 2008/7 صدر القرار 1769 والذي تقرر فيه انشاء قوات حفظ سلام مشتركة بين الاتحاد الافريقي والأمم المتحدة (UNAMID) والتي تكونت من 26000 شخص معظمهم من الجيش وبضع الاف من قوات الشرطة وكانت محل رضى لجميع الاطراف. وقد واجهت هذه القوة العديد من الصعوبات في البداية فقد حاولت الحكومة السودانية اعاقة حركتها وقام المتمردون باستهداف القوات باستمرار والهجوم بالسلاح عليها، وقد كان هذا السبب المباشر لطلب الرئيس السوداني انذاك عمر البشير للمحكمة الجنائية الدولية. (115: WEISS،2014).

كانت التقديرات تشير الى فشل (UNAMID) بتحقيق أهدافها وحماية المدنيين في دارفور بطريقة فعالة، فقد كانت قوات السلام غير قادرة على حماية نفسها من حركات التمرد وكان من الأصعب أن تحفظ السلام في اقليم مضطرب. كذلك لم تكن قوات حفظ السلام مجهزة بالطريقة الصحيحة للتعامل مع صراع من هذا الحجم ولذلك لم تستطع السيطرة على النزاع ولم تحقق أهدافها في دارفور. (نفس المرجع السابق).

المطلب الثالث: المحكمة الجنائية الدولية ودورها في أزمة دارفور

أنشأ مجلس الأمن لجنة تحقيق دولية للوقوف على حقيقة الأوضاع في دارفور وذلك للتأكد من وقوع ابادة جماعية من عدمها في القرار 1564 في تاريخ 2004/9/18، حيث باشرت هذه اللجنة عملها في 2004/10/25 بموافقة من الحكومة السودانية قدمت اللجنة تقريرها الى مجلس الأمن بعد ثلاثة أشهر من التحقيق في تاريخ 2005/1/31 حيث توصلت الى اثبات أن حكومة السودان وميليشيات الجنجويد مسؤولتان عن الجرائم التي ارتكبت في دارفور والتي يعاقب عليها القانون الدولي

من قتل للمدنيين وتشريد واغتصاب وسلب وانها لا تقل خطورة عن الابادة الجماعية. وعليه فقد أوصت اللجنة بان يتم احالة ملف قضية دارفور على جناح السرعة الى المحكمة الجنائية الدولية. وعليه تم اصدار القانون المذكور سابقاً رقم 1593 الوثيقة رقم (S/RES/1593(2005 في مجلس الامن بتاريخ 2005/3/31، الذي تم فيه احالة النزاع القائم في دارفور الى المحكمة الجنائية الدولية.(عبد القادر ،2015: 190) .

في هذا القرار تم الصاق تهمة الارهاب الدولي للسودان، والتي على اثره استحدثت الولايات المتحدة العديد من اليات التدخل المباشر في السودان لاعادة هيكلته بما يتوافق مع مصالحها الاستراتيجية. و من أهم مظاهر التحيز في هذا القرار الصادر بأغلبية 11 صوت وامتناع الولايات المتحدة و الصين ما يلي:

1. ازدواجية القرار، والتي هي من أهم الانتقادات الموجهة لمجلس الأمن بشكل عام عند تعامله مع القضايا الداخلية حول العالم . فان مجلس الأمن لا يتعامل بنفس الطريقة مع الجرائم التي ترتكبها (اسرائيل) أوالولايات المتحدة الأمريكية سواء في العراق أو أفغانستان, مثل ما تتعامل مع التدخلات من دول أخرى. كما تجب الاشارة الى التناقض الاخر الذي ظهر في هذا القرار ألا وهو استثناء غير السودانيين من الاجراءات المتعلقة بتقديم مرتكبي جرائم الحرب في دارفور الى محكمة الجنايات الدولية، وذلك بسبب عدم وضوح قضية دارفور وبذلك يكون مجلس الأمن قد فسح المجال أمام مواطني دول أخرى والمرتزقة من المحاسبة الذين لهم دور أساسي في تعقيد النزاع في الاقليم. (عمر ،212:2008).
2. لم يراع مجلس الأمن عند اصداره هذا القرار اعتبارات قانونية وسياسية عديدة من أهمها عدم اتاحة الوقت الكافي للحكومة السودانية بوصفها المسؤولة عن حماية مواطنيها لكي تنظر في

الأمر، وان استند مجلس الأمن في قراره على أحكام الفصل السابع من الميثاق، فان دور المحكمة الجنائية لا زال احتياطي وغير ضروري ويأتي اذا ما تقاعست دولة ما عن ممارسة دورها في ادارة العدالة الجنائية داخل حدودها. ان التهديد بالعقوبات وبتدخل المحكمة الدولية لم يزد الوضع في دارفور الا سوءا، وعليه فقد تعرض هذا القرار للعديد من الانتقادات من داخل السودان والمجتمع الدولي بشكل عام، واشار بوضوح الى ازدواجية المعايير في تعامل مجلس الأمن مع القضايا الدولية التي تتضمن انتهاكات لحقوق الانسان.

بعد عامين من هذا القرار، أصدرت المحكمة الجنائية الدولية مذكرة اعتقال بحق أحمد هارون وزير الدولة للشؤون الانسانية في السودان وعلي محمد علي عبد الرحمن الكشيب القائد الميداني للجنجويد في 2007/4/27، الوثيقة رقم بسبب دورهم في ارتكاب جرائم حرب في دارفور.(عبد القادر، 2015: 195).

في 2008/6/14 وبناءاً على القرار السابق ذكره، عقد لويس اوكامبو رئيس المحكمة الدولية مؤتمرا صحفيا أعلن فيه لائحة طلب توجيه اتهام ضد الرئيس السوداني عمر البشير لارتكابه من خلال حملة منظمة اعمال قتل جماعي واستخدام الاغتصاب كسلاح في دارفور.(رسلان،2008: 192).

لقد اثار طلب اعتقال عمر البشير الكثير من القلق في المجتمع الدولي بوصفه يتعدى وبشكل صارخ على مبدأ سيادة الدولة حيث كان هو طلب الاعتقال الأول في تاريخ المحكمة الجنائية الدولية في حق رئيس دولة لازال يشغل منصبه. وتوالت ردود الفعل على القرار وتم رفضه من الداخل السوداني حتى من الأحزاب السودانية المعارضة والتي خشيت من انهيار دستوري وعدم تنظيم للحكم في السودان بما فيها من مشاكل وصراعات، وبدأت الجهود الدبلوماسية سعيها للتقريب في وجهات النظر ومحاولة ايجاد حلول لتداعيات هذا القرار. وبالرغم من أن طلب البشير للمحكمة الجنائية لا يمثل

ادانة فعلية له، الا ان استدعائه قد شكل خطورة لانه يزعزع النظام القائم في السودان على المستويين السياسي والشرعي ويؤدي في النهاية الى تقويضه.(رسلان، 2008: 197).

لقد لفت استدعاء البشير الأنظار مرة اخرى الى أن الأولويات في التعامل مع أزمة دارفور غير واضحة للمجتمع الدولي والأمم المتحدة تحديدا، سواء من الانتقادات الموجهة للمبالغ الهائلة التي تم صرفها لتشكيل (UNAMID) والتي كان أولى بهذه المبالغ أن تصرف للبنى التحتية ونظام القضاء وتعزيز برامج حقوق الانسان وبرامج التنمية. (موسى،209:2009). كذلك أثار هذا الاستدعاء تساؤلات تم طرحها حول الهدف من الاصرار على توقيف البشير بدلا من السعي لبذل جهود جدية لتسوية الأزمة من الناحية الفعلية بدلا من تأجيجها.

أما من الناحية القانونية، فمن الجدير بالذكر أن في حالة دارفور هناك جهتين تتنازعان الاختصاص في النظر في الانتهاكات الواقعة في الاقليم، هما القضاء الوطني السوداني من جهة والمحكمة الجنائية الدولية من جهة أخرى، وبموجب القرار 1593 فقد مكن مجلس الأمن المحكمة الدولية من ممارسة اختصاصها حيال جرائم تخضع للاختصاص الأصيل للقضاء السوداني، لذلك فقد كان من الأجدى للحكومة السودانية أن تجري تحقيقا مستقلا ومحاكمات نزيهة بشأن الأحداث في دارفور، ولازال الأمر ممكننا اذا ما بدأ القضاء السوداني بملاحقة مرتكبي الانتهاكات مما يكفل للحكومة السودانية حقها في الطعن بقبول الشروع بالمحاكمة من طرف المحكمة الدولية، ذلك أن القضاء السوداني هو صاحب الاختصاصين الاقليمي والشخصي للقضية.(النايف،2011:546).

المبحث الرابع: دور القوى الاقليمية والدولية في أزمة دارفور.

برزت أهمية السودان بسبب تصاعد الصراع الغربي على مصادر النفط في أواخر أعوام الأزمة. حيث ورد في صحيفة لوس أنجلوس تايمز في عددها الصادر في 2007/11/4 مقال عن دارفور جاء فيه:" أن النفط يشكل العامل الخفي وراء تصاعد العنف في إقليم دارفور، وأنه بين الأجندة غير المعلنة للدول الغربية للسيطرة على ثروات الإقليم وربطه بنفط غرب إفريقيا". (موسى2009،: 159).

وبذلك أصبحت دارفور خاصة والسودان عامة واحدة من أهم مناطق الصراع الدولي بغض النظر عن ما تدعيه الدول الكبرى من نواياها الحسنة للتدخل في حل مشكلة دارفور، فأطماع الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا والصين تبدو واضحة في السيطرة على نفط الإقليم وخطوط الضخ وطرق نقل النفط هناك، حيث أثبتت الدراسات الجيولوجية حجم الرصيد البترولي لإقليم دارفور إضافة إلى الثروات الأخرى من معادن ثمينة وبيئة زراعية خصبة كما تم ذكره سابقا (الجاسور، 2010:176).

لقد انفجر الوضع بطريقة غير مسبوقة سياسيا وأحدث ذلك تحولا دراماتيكا في قضية دارفور في 2003/4/25 بسبب الهجوم على مطار الفاشر، الأمر الذي تسبب بتصعيد الأزمة وأفرز حالة إنسانية سيئة جدا حيث أجبرت المواطنين على النزوح من قراهم وأصبحوا بحاجة لمعونات غذائية ودوائية ومساكن. وقد كان هذا الإنفجار محصلة عوامل عدة تطورت عبر الأزمة من أهمها:

1- أن دارفور لازالت نقطة تجاذب بين الدول الكبرى كبريطانيا وفرنسا التي تحاول توسع نفوذها على حدود دارفور متمثلاً بشكل أساسي، بالتشاد وافريقيا الوسطى، وتدخل أمريكا مؤخرا طمعاً في موارد الإقليم.

2- أن دارفور محاطة بمنطقة تصدر توترا سياسيا إقليميا منذ فترة بعيدة من حرب جنوب السودان إلى الحروب الأهلية في إفريقيا الوسطى والكونجو والتشاد.

3- تدخل أمريكا بكل ثقلها السياسي في الأزمة في دارفور، ضمن سعيها المعلن لإسقاط النظام، ودعمها المتصل لحركة التمرد ومحاولات غزو السودان من خلال جيرانه، وسحبها للمبعوث الخاص للسلام في السودان وتعيينها مندوبا لها في الامم المتحدة، والذي قام بدوره بدفع ملف دارفور لمجلس الأمن وسط تصعيد إعلامي وسياسي دولي واسع. (WWW. ACADEMIA.EDU).

المطلب الأول: الصين

يعتقد الكثير من الباحثين أن نهوض الصين هو التحول الدرامي القادم في القرن الواحد والعشرين بسبب النمو الاقتصادي والنشاط الدبلوماسي غير المسبوق للصين، وبذلك ستبدأ الصين استخدام نفوذها المتصاعد لاعادة صياغة قواعد اللعبة ومؤسسات المجتمع الدولي. فلقد ظلت الصين في السنوات القليلة الماضية في صراع اقتصادي وتنافس تجاري مع امريكا، وسباق على موارد الطاقة والاسواق التجارية ومناطق النفوذ. وبسبب الثروة النفطية والمعدنية ازداد اهتمام الصين بافريقيا خاصة بعد احداث 11 سبتمبر بصفتها بديلا للشرق الاوسط وما يحمله من تعقيدات الحرب على الارهاب، ومن هنا فان افريقيا في هذه الفترة شهدت فترة صراع وتنافس استعماري تسعى من خلاله القوى الكبرى مثل الصين ان يكون لها نصيب منها. وقد قدرت منظمة التجارة العالمية صادرات النفط السودانية للصين ب 64% من اجمالي صادراتها. (موسى، 2009: 251).

منذ ان فرضت الولايات المتحدة الامريكية في عهد كلينتون العقوبات الاقتصادية والتجارية على السودان، عملت الصين على سد الفراغ الذي تركته شركات البترول الغربية خلفها واشترت CNPC شركة الصين الوطنية للنفط 40% من شركة النيل الاعظم السودانية. من هنا واجهت الصين صعوبة في التعامل مع قضية دارفور بسبب مصالحا النفطية من جهة ودورها في المجتمع الدولي من جهة أخرى (LEE،2011:431).

كان الموقف الصيني باستمرار داعيا لاحترام سيادة السودان وعدم التدخل في شؤونه الداخلية ووضع القضية الدارفورية للحل بأياد افريقية وبان ذلك بشكل واضح في الحل المقدم في الخرطوم عام 2007 والذي جاء فيه 4 نقاط هي:

1. احترام سيادة و حدود الدولة السودانية.
2. حل النزاع القائم في دارفور بالطرق السلمية والحوار المبني على أساس المساواة.
3. على الاتحاد الافريقي والامم المتحدة لعب دور بناء في حل الازمة من خلال ارسال بعثات حفظ السلام الى دارفور.
4. تحسين الاوضاع الانسانية وظروف المعيشة في دارفور.(نفس المرجع ،435).

ولقد استمرت الصين بدعم السودان خلال الحرب وقدمت مساعدات بقيمة 60 مليون ين صيني للبرامج التنموية لشعب اقليم دارفور لاعادة الاعمار فيها.

المطلب الثاني: الولايات المتحدة الامريكية

ان التدخل الامريكي في السودان له عدة اسباب يمكن القول بانها استراتيجية تتوافق مع سياسة اعادة تفكيك وتركيب الشرق الاوسط، والهدف الاقتصادي المتمثل بالنفط. وتتمثل مرتكزات السياسة الامريكية في السودان بالحصول على 25% من استهلاكها اليومي من البترول البالغ 20 مليون برميل

يوميا من افريقيا مع حلول عام 2020 كبديل عن نفط الشرق الاوسط الذي اصبحت تكلفته الامنية باهظة. (موسى، 2009: 259).

وبنفس السياق فان الولايات المتحدة هي المكتشف الاول للنفط في السودان، حيث تم اكتشافه في 1974 عن طريق شركة شيفرون، وغادرت بعد تعرض عمالها لهجمات المتمردين على السودان، واخذت الصين مكانها والذي على اساسه اصبحت الصين ثاني اكبر دولة مستوردة للنفط بعد الولايات المتحدة الامريكية. ومن هنا جاءت المنافسة بين الصين وامريكا على النفط السوداني. (هركل، 2010: 14).

ويرى الكثير من المحللين ان الاهتمام الحقيقي لامريكا في السودان ليس الاوضاع الانسانية وانما المواد الخام، حيث تتميز مصادر النفط المكتشفة في افريقيا بأنها أكثر قربا للولايات المتحدة. اسهل تامينا من سابقاتها، حيث تقدر شركة شيفرون ما تم اكتشافه من نفط جنوب لسودان بما لا يقل عما في العراق او السعودية.(موسى،2009: 269).

ولكي تستطيع امريكا السيطرة على مصالحها وادارتها أصبحت تتعلل بحرصها على مراعاة حقوق الانسان في السودان، حيث وجد اليمين المسيحي في دارفور فرصة ذهبية للتبشير بالدين المسيحي وسط عدد اللاجئين الهائل الناجم عن الحرب هناك، فقد ظل اليمين المسيحي يقدم الدعم والمساندة منذ وقت مبكر للحركة الشعبية لتحرير السودان سواء ماديا اومعنويا، وقام بتصعيد قضية الاضطهاد الديني في السودان.

وقد لعب العامل الانتخابي وضغوط الرأي العام دورا مهما في سياسات الولايات المتحدة في مختلف القضايا العالمية، حيث برزت قضية دارفور كقضية اساسية في السباق الرئاسي لعام ودعى المرشحين انذاك الى التحرك السريع لوقف العنف والابادة الجماعية في دارفور، وذلك بسبب دعوة

الكثير من المنظمات الحكومية انهاء الصراع في دارفور وطلبها التدخل العسكري في حل النزاع في دارفور بدلا من العراق.(عمر،2008: 28).

لقد استجابت الولايات المتحدة لضغوط الرأي العام وتحركت بالفعل باتجاه قضية دارفور من خلال الوسائل التالية :

- القرارات السياسية والتدخل الدبلوماسي: مثل اصدار الكونغرس قرار تكوين لجنة معنية بالسودان سمتها (سودان كوكاس) في 2005 واسندت لها مهمة ابقاء دارفور مفتوحة في الكونغرس، بالاضافة للزيارات المتكررة لمسؤوليين امريكين للادلاء بالتصريحات المتعلقة بالازمة من داخل دارفور لبيان اهميتها بالنسبة لامريكا. كما اجاز الكونغرس قانون محاسبة دارفور والذي دعا الى تجميد عضوية السودان في الامم المتحدة وتمديد حظر ارسال الاسلحة للسودان.(www.archive.aawsat)

العقوبات الاقتصادية: وهي وسيلة امريكا المألوفة للضغط على الحكومات المختلفة، وقد تم استعمالها للضغط على حكومة الخرطوم، بحيث حاصرت امريكا السودان اقتصاديا منذ عام 1991 بعد موقف السودان الداعم للعراق في حرب الخليج الثانية، كما استمرت العقوبات وكان المبرر التوجه الاصولي لحكومة الخرطوم ودعمها للجماعات الاسلامية المتطرفة التي تتهمها بممارسة الارهاب.

التأثير على الامم المتحدة: لقد كانت الولايات المتحدة اول من دعا لدخول قوات دولية الى السودان لحماية المدنيين، حيث ان القرار 1706 الصادر في 2006/8/31 في جلسته 5519، رقم S/SER/1706(2006) القاضي بارسال قوات دولية للسودان تم الايعاز به بشكل مباشر من الولايات المتحدة الامريكية. (www.un.org).

المطلب الثالث: اسرائيل

لقد لعبت اسرائيل دورا مهما في تضخيم مشكلة دارفور ودعم المتمردين في هذا الاقليم. فقد اتهمت الحكومة السودانية في اكثر من مناسبة اسرائيل رسميا بمساندة التمرد وتوسيع نطاقه، حيث فقد قامت اسرائيل بتدريب العديد من القيادات المتمردة وتم اعتقال عدد من تجار السلاح الاسرائيليين الذين يبيعون السلاح للمتمردين في دارفور. كذلك اكدت تقارير الامم المتحدة بان اسرائيل هي المسؤول الاول عن ابادة مليون مواطن افريقي من خلال تغذية هذه الحروب بالاسلحة واهمها النزاع في دارفور. فلقد وجت اسرائيل في الصراع الدائر في السودان فرصة لتسويق السلاح الاسرائيلي.(البحيري، 275:2010).

ويمكن القول ان الحقيقة وراء تدخل اسرائيل في النزاع القائم في دارفور ترتبط بتحقيق اهداف سياسية واقتصادية. فقد تحدثت تقارير عديدة عن المطامع الاسرائيلية في السودان المتمثلة بالنفط والمياه واليورانيوم. حيث ان اسرائيل تعمل منذ اكثر من ربع قرن على تطويق السودان من خلال وجود عسكري وسياسي في باب المندب وفي دول افريقية محيطة، واعترفت اسرائيل بقيامها بدور فعال في الاوضاع في دارفور بمساندتها للسياسات الامريكية هناك. ومن المعروف ان السودان كان حتى وقت قريب محطة لتهريب يهود الفلاشا من اثيوبيا، وكانت اسرائيل قد دعمت الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة (جون قرنق) من اجل انهاك السودان اقتصاديا وسياسيا.(موسى,2009: 293,294)

كما اوردت تقارير مخططات صهيونية امريكية تستعمل ازمة دارفور مدخلا لها لتجزئة اكبر قطر عربي مساحة وتنوعا جغرافيا وعرقيا الى دويلات بهدف خدمة اسرائيل وحرمان العرب من ان يكون السودان سلة الغذاء العربية. وبذلك سعت اسرائيل لترويج التطهير العرقي وانتهاكات حقوق الانسان والابادة الجماعية وما الى ذلك ليبقى الصراع قائما. فبقاء الصراع في دارفور بحد ذاته يخدم

مصالح اسرائيل في التوسع والبقاء في المنطقة واضعاف الوطن العربي كاستراتيجية طويلة الامد. (موسى، 2014:294, 295)

من خلال هذا الفصل نجد أن كل طرف من اطراف التدخل الدولي في دارفور تعامل مع النزاع على اساس ما يخدم مصالحه في افريقيا والسودان وما ينعكس عليه كقوة عظمى او لاعب مهم على الساحة الدولية بغض النظر عما يعكسه تنفيذ المصالح الضيقة للدول الكبرى على تطور النزاع في دارفور. كما نلاحظ انه قد تم استعمال مواد ميثاق الامم المتحدة لتسيير مصالح الدول الكبرى في دارفور وأهمها الولايات المتحدة صاحبة التأثير الأكبر على قرارات مجلس الامن، مما اثر سلبا على القضية الدارفورية على ارض الواقع والتي كان ضحيتها عدد هائل من القتلى وتهجير واسع لاكثر من نصف سكان الاقليم سواء نازحين او لاجئين.

الفصل الرابع

الخاتمة (الاستنتاجات والتوصيات)

أولاً: الخاتمة

يمكن القول أن الصراع الدائر في دارفور امتد لفترة كبيرة من الزمن، تدخلت فيه أطراف متعددة داخلية او خارجية، من خلال تقديم مبادرات سلام ومفاوضات وتدخلات عسكرية وتدخلات انسانية وبالاضافة الى الادوار المتعددة التي لعبتها المنظمات الاقليمية والدولية في محاولة لاحتواء النزاع والتعامل معه بصورة حضارية.

لقد تعددت صور التدخل في النزاع الدارفوري قياسا على اشكال التدخل التي تم ذكرها في الفصل الثاني، والتي جاء كل منها على شكل حل محتمل يعمل على ارضاء جميع الاطراف.

لقد أجابت الدراسة عن الاسئلة الواردة فيها من خلال ما يلي:

1- تبيان الوصف القانوني والسياسي لأشكال التدخل في النزاعات الداخلية للدول، وايجاد مقياس واضح لامكانية التدخلات وطريقته في النزاعات الداخلية للدول، التي تمثل من أهم ما قدمته هذه الدراسة لفهم الواقع المتعلق بالحالات التي يتم فيها التدخل من قبل الدول الكبرى او المجاورة او المنظمات الاقليمية والعالمية في النزاعات الداخلية للدول ذات السيادة، وتفسير ما تستند عليه في مثل هذه الحالات وكيفية التدخل باستخدام وسائل متعددة تتبع شكل وظروف النزاع ومكانه وزمانه وعلاقته بالنظام الدولي المحيط فيه.

2- متابعة الأحداث التي شكلت النزاع في دارفور وتحليل أسبابه ومعرفة خلفيته التاريخية، مما يمكن القارئ من فهم القضية بشكل اوضح ومعرفة أسباب النزاع والتي كان من أهمها الأسباب الاقتصادية، والجغرافية والسياسية، وحسابات توازن القوى في داخل السودان وخارجه. وتحليل الأزمة زمانيا ومكانيا .

3- اهتمت الدراسة بتحليل دور الأمم المتحدة والاتحاد الافريقي ومتابعة جهودهما في التعامل مع قضية دارفور، والتي لم تسفر عن أي نتائج ايجابية ملموسة لحل النزاع بل عملت على زيادة العناصر المشكلة للنزاع .

4- توضيح دور الدول الكبرى الأساسية ذات العلاقة المباشرة بقضية دارفور وبيان أسباب تدخلها، وأدوارها كدول ذات مسؤولية في المجتمع الدولي يقع على عاتقها حل الصراعات الكبيرة المماثلة لقضية دارفور، خدمة للعلاقات الدولية واستقرار الشعوب، الا أن المصالح السياسية والاقتصادية قد غلبت تماما على طريقة التعامل مع قضية دارفور، مما وضع الدول الكبرى على المحك.

ثانياً: الاستنتاجات

- يمكن القول أن التدخل الدولي قد مر بمراحل متعددة اعتمادا على الظروف القائمة في العالم في كل فترة زمنية محددة وحسب خصوصية النظام الدولي وقواعده. وقد شكل ذلك أرضية واضحة صلبة لموجبات التدخل من عدمه، متمثلة في أسمى صورها بميثاق الامم المتحدة الذي يعتبر الوثيقة الأساسية لضمان سيادة الدول واستقلاليتها من جهة، وضمان حقوق مواطني هذه الدول ذات السيادة من جهة أخرى, ومن خلال التفاهم الضمني والقانوني بين الدول التي تشكل النظام الدولي. الا أن التعامل مع قضية داخلية شائكة مثل قضية دارفور، قد كشف عن ضعف وعدم وضوح في مواد الميثاق في التعامل مع أزمات من هذا النوع، وعدم جدوى القوانين الوضعية في حال كانت الدول الكبرى ذات المصالح المتشعبة هي الآمر الناهي في مثل هذه القضايا، والتي تستطيع من خلال نفوذها التلاعب في تنفيذ القرارات وتطبيقها على أرض الواقع. كما بين هذا التعامل الدولي مع الأزمة بوضوح ان العلاقات الدولية لا زالت، وبالرغم من تعالي الأصوات المنادية بحقوق الانسان ووقف الحروب وتعزيز التنمية في العالم بجميع اشكالها، محكومة بمبدأ القوة.

- لقد تم تقديم العديد من الحلول والمبادرات والمقترحات لوقف النزاع الدائر في دارفور. الا أن عدم الجدية في تنفيذ هذه القرارات والمبادرات المقترحة من الدول المجاورة أو ذات العلاقة أو المحبة للسلام، حالت دون انهاء النزاع القائم في دارفور والذي حكمه في كثير من الأحوال مصالح الدول الكبرى او عدم رضى الحكومة السودانية عن الحلول المقترحة. وبين جزرومد يتمسك كل طرف برأيه في حل النزاع، مما عمل على اطالة النزاع وزيادته بالرغم من الخسائر المادية والمعنوية التي نتجت عن الصراع طوال السنوات الماضية، والتي لم تدفع أي من طرفي النزاع للتنازل عن بعض مواقفه للوصول إلى حل مرضي لجميع الاطراف.

- لم تستطع الأمم المتحدة السيطرة على النزاع القائم في دارفور، بسبب قلة الحوار المباشر مع أطراف النزاع والنظر إلى القضية من منظور واحد، وتهميش دور حكومة السودان في امكانية ادارة النزاع، وتحييدها والخروج بالأزمة إلى دائرة النزاع الذي يؤثر على السلم والأمن الدوليين بدون محاولة لايجاد حلقة وصل للتفاهم المباشر مع أطراف النزاع، وعدم اعتبار الحكومة السودانية طرف قادر على اتخاذ اجراءات عسكرية أو قانونية أو سلمية داخلية لاحتواء الازمة. فقد حيدت الامم المتحدة الحكومة السودانية تماما، بل اعتبرتها جزء من التصعيد مما أدى الى تعقيد المشكلة وتفاقمها.

ثالثاً: التوصيات

استنادا الى ما جاء في خاتمة الدراسة والاستنتاجات التي خرجت بها، فان الدراسة توصي بما يلي:

1. الرجوع الى مبدأ السيادة الدولية والأمن الجماعي في حل النزاعات الداخلية ومراعاة خصوصية كل دولة في التعامل مع هذه النزاعات، لتفادي الاخطاء التي ارتكبت في التعامل مع أزمة دارفور.
2. الاستعانة بالحكومات الداخلية والجهود الاقليمية لايجاد الحلول المتعلقة بالنزاعات الدولية، فهي أقرب للواقع وعلى علم تام بالحيثيات التي قد تحيط بكل قضية داخلية .
3. اعادة النظر في ميثاق الامم المتحدة وتوضيح المواد المتعلقة بالسيادة للدول القومية، وتناول موجبات التدخل في النزاعات الداخلية لبلد ما وتوضيحها وتفصيلها، وايجاد لجان عمل مشتركة محايدة للتحقيق في النزاعات الداخلية التي قد تشكل خطرا على السلام الدولي، والالتزام بالنتائج التي تتوصل اليها بعد مطابقة الحقائق على ارض الواقع، واتخاذ الاجراءات المناسبة لحل الصراع بالطرق السلمية قدر الامكان مع الأخذ بعين الاعتبار الالتزام التام بحقوق الانسان.
4. اقامة تحالفات دولية، سواء اقليمية، سياسية، اقتصادية، خاصة بين دول العالم الثالث والدول الأضعف نسبيا في النظام الدولي، لتستطيع هذه الدول الصمود في وجه الدول الكبرى التي لا تتوانى عن توظيف الدول الضعيفة لخدمة مصالحها بغض النظر عن القوانين الدولية.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية

أولاً: الكتب العربية

الافندي، عبد الوهاب واخرون، (2014)، **دارفور حصاد الازمة بعد عقد من الزمان**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

البحيري، زكي، (2010) ,**مشكلة دارفور اصول الازمة وتداعيات المحكمة الجنائية الدولية**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

الجنيدي، غسان، (2003)، **حقوق الانسان بين الشرعية الدولية والقانون الدولي الانساني.**

دي فال، اليكس وفلينت، جولي، (2006)، **دارفور تاريخ حرب وابادة**، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

عبد القادر، ايمن، (2015)، **جرائم الحرب في افريقيا**، القاهرة: المكتب العربي للمعارف.

العقيد، سيد، (2007)، **دارفور والحق المر**، القاهرة: الدار العربية للنشر والتوزيع.

عمر، السيد، (2008)، **دارفور بين ادارة الازمة والادارة بالازمة**، الدار العالمية للنشر.

الفتلاوي، سهيل، (2010)، **مبادئ المنظمات الدولية العالمية والاقليمية**، عمان: دار الثقافة.

قريعي، احمد، (2010)، **الجنجويد والنزاع المسلح في دارفور**، الجيزة: مدبولي الصغير.

موسى، عبده، (2009) ,**دارفور من ازمة دولية الى صراع القوى العظمى**، الدوحة: الدار العربية للعلوم ، الدوحة.

يونس، عدي، (2010)، **التدخل الهدام والقانون الدولي العام**، طرابلس: المؤسسة الحديثة للكتاب.

ثانيا: الدوريات والمجلات

حنفي، خالد (2014)، التدخل الخارجي، المعضلات النظرية في ضوء خبرة العلاقات الدولية، **ملحق مع مجلة السياسة الدولية**، العدد 195.

داود، كاظم (2010)، نفط دارفور صراع دولي جديد، **المجلة السياسية الدولية**، العدد 14.

رسلان، هانيء (2008)، دارفور بين الازمة الانسانية والتدخل الدولي، **المجلة السياسية الدولية**، العدد 174.

منكاش، زينب (2011)، دارفور بين الازمة الانسانية والتدخل الدولي، **المجلة السياسية والدولية**، العدد 18.

ثالثا:المواقع الإلكترونية

1. www.academia.edu
2. www.wikipedia.com
3. www.almaany.com
4. www.darfurdreamteam.org
5. www.un.org
6. www.aljazeera.net
7. www.nbcnews.com
8. www.sudaress.com
9. www.youtube.com

المراجع الاجنبية

Balrltrop, R. ,(2011), **Darfur and the International Community**، New York: L.B Tauris and Co Ltd.

Cocket, R., London: Yale university press.

Crilly, R., (2010), **Saving Darfur**،London: Reportage press.

Gelot, L., (2012), **Legitimacy, Peace Operations and Global _ Regional Security**, New York: Routledge .

Lean, M. & Alistair, M., (2003), **Oxford Concise Dictionary of Politics**, New York: Oxford University Press.

Lee, P. et.al., (2011) , China in Darfur: humanitarian rule maker or rule taker. British international studies association.

Sudan: Darfur and the failure of an African state.

Weiss, T. ET. al., (2014) , **The United Nations and Changing World Politics,** Philadelphia: West view press.

(2008), **Darfur a 21 century Genocide**, new York: Crnell University Press.

جدول (1) مقياس الدول الفاشلة و مؤشرات ضعف الدولة و فشلها

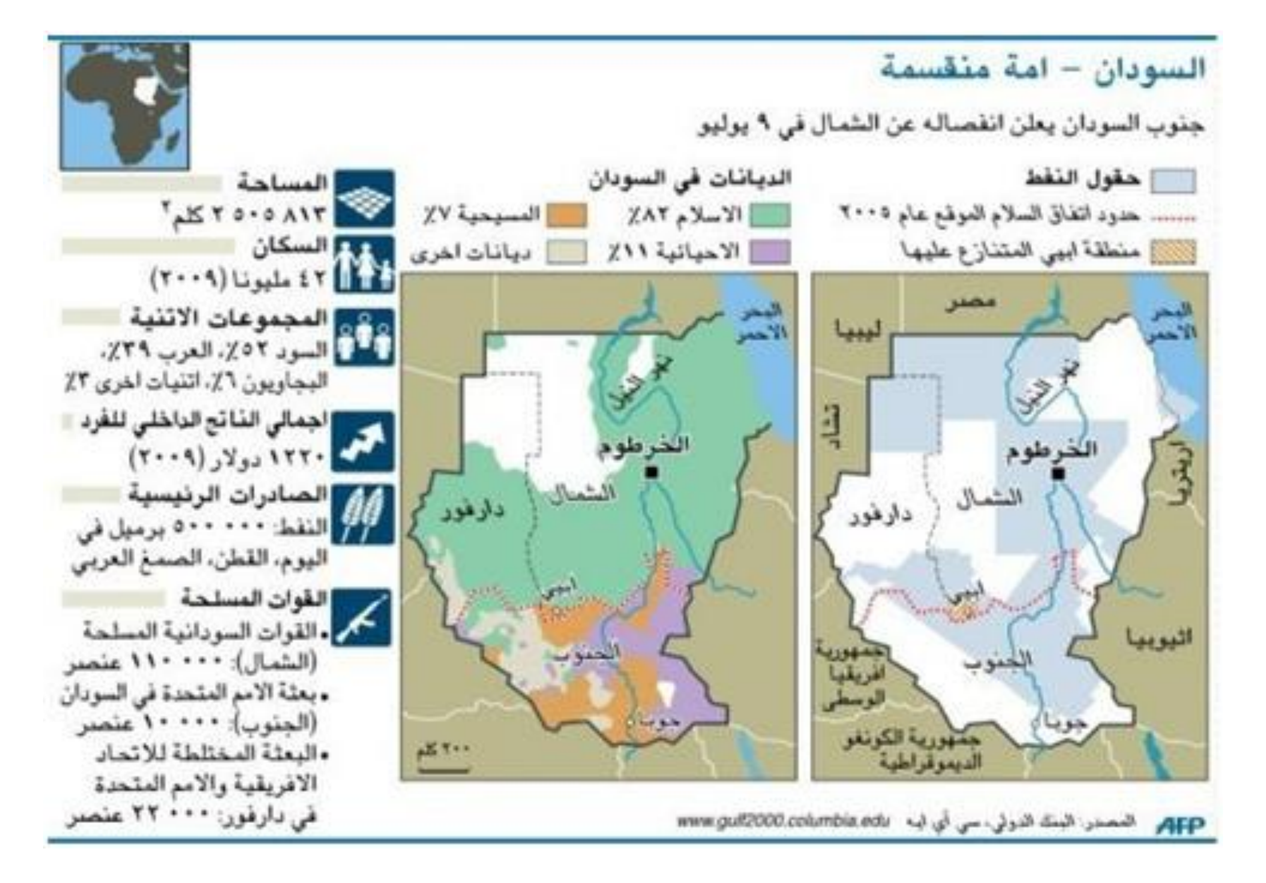
جدول (2) المحددات القيمية و المصلحية للقائمين بالتدخل الخارجي

الأبعاد	المؤشرات الرئيسية	أهم المؤشرات الفرعية
الأبعاد الإجتماعية	الضغوط الديموغرافية	أي الضغوط على الحكومة في تلبية احتياجات السكان بسبب الكوارث الطبيعية ،سوء التغذية ،ندرة المياه،ندرة الغذاء ،تلوث البيئة، النمو السكاني،تضخم نسبة الشباب ، ارتفاع معدلات الوفيات.
	اللاجئون و النازحون	تزايد الضغوط على الخدمات العامة و التهديدات الأمنية بسبب النزوح و الترحيل الداخلي ،ونسب اللاجئين للسكان،و مخيمات اللاجئين و النازحين،و الأمراض الناجمة عن النزوح و اللجوء،و القدرة على استيعاب اللاجئين.
	مظالم الجماعات	مؤشرات لزيادة التوتر و العنف بين الجماعات بما يقوض قدرة الدولة على توفير الأمن،و يزيد احتمالات العنف،و هو ما يرتبط بمؤشرات مثل التمييز،و انعدام القوة و العنف الطائفي و الإثني و الديني.
	هروب الكفاءات البشرية	مؤشرات لهجرة الكفاءات بما يضعف رأس المال البشري للدولة، و هو ما تظهره مؤشرات:نسبة الهجرة الى عدد السكان،و هجرة المتعلمين،و رأس المال البشري.
الأبعاد الإقتصادية	التنمية الإقتصادية غير المتكافئة	تباينات في مخصصات التنمية على أسس إثنية أو إقتصادية أو جهوية بين أقاليم الدولة و جماعاتها ،و هو ما يرتبط بمؤشرات:معامل جيني لقياس عدم المساواة في توزيع الدخل ،توزيع الخدمات بين الريف و الحضر،نصيب العشرة بالمائة الأعلى و الأقل ثراء من الدخل، النفاذ إلى الخدمات المتطورة ،سكان العشوائيات.
	الفقر و تدهور الأوضاع الإقتصادية	تحد زيادة الفقر و تدهور الأوضاع الإقتصادية من قدرة الحكومة على توفير الخدمات،وتلبية احتياجات المواطنين ،بما يزيد الفجوة بين من يملكون و الفئات المحرومة و هو ما يرتبط بمؤشرات :عجز الموازنة، الدين الحكومي،معدلات البطالة ،توظيف الشباب ، القدرة الشرائية، التضخم ،نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي،نمو الناتج المحلي الإجمالي.
الأبعاد السياسية و العسكرية/الأمنية	تآكل شرعية الدولة	الفساد ،فاعلية الحكومة، المشاركة السياسية، العملية الانتخابية و نزاهتها و دوريتها ،مستوى الديمقراطية، الإقتصاد غير الشرعي،تجارة المخدرات، الاحتجاجات و المظاهرات،صراعات القوة.
	تدهور الخدمات العامة	الخدمات الشرطية و الأمنية ،معدلات الجرائم ،توفير التعليم ،معدلات الأمية و التعليم، المياه و الصرف الصحي، البنية التحتية ،جودة الرعاية الصحية ،خدمات الاتصالات و التليفونات، النفاذ للانترنت ،توفير مصادر الطاقة، الطرق و خطوط المواصلات.
	حقوق الإنسان و سيادة القانون	حرية الصحافة ، الحريات المدنية و السياسية ،تهريب البشر، الاحتجاز و الاعتقال، السجناء و المعتقلون السياسيون، الاضطهاد الديني، التعذيب و الإعدامات.
	الأجهزة الأمنية	وجود تحديات ضد احتكار الأجهزة الأمنية الإستخدام المشروع للقوة على إقليم الدولة ،ويرتبط ذلك بمؤشرات : الصراعات الداخلية، انتشار الأسلحة الصغيرة، أعمال الشغب و الإحتجاجات، الإنقلابات العسكرية، أنشطة التمرد و المتمردين، انتشار الميليشيات، التفجيرات، السجناء السياسيين، الوفيات نتيجة الصراعات.
	تشرذم النخب و تناحرها	زيادة تشرذم النخب و ارتفاع حدة الصراع بينها الى سياسات تعظيم المكاسب،و رفض التفاوض و الحلول الوسط،وتبني سياسات التصعيد ،و هو ما يرتبط بمؤشرات:صراعات القوى، الإنشقاقات، التنافس السياسي، التلاعب بالإنتخابات.
	التدخل الخارجي	المساعدات الخارجية ،وجود قوات لحفظ السلام ،وجود بعثات للامم المتحدة، التدخل العسكري الأجنبي، العقوبات، التصنيف الإئتماني للدولة.

طبيعة محددات التدخل	العوامل و المحددات	المؤشرات
محددات إنسانية أخلاقية	حدة الأزمة الإنسانية	عدد الوفيات،عدد اللاجئين،حدة أنواع العنف(مذابح اغتصاب،تشويه ،..) ،مدى وضوح البعد الإنساني الحمائي في خطاب الحكومات المتدخلة.
	الوعي العام بالأزمة و تغطيتها إعلاميا	درجة و حجم التغطية الإعلامية للأزمة لدى الدولة،و طبيعة التغطية الإعلامية،و مدى تركيزها على الأبعاد الإنسانية للأزمة،و مدى وعي الرأي العام بالأزمة،و توجهات الرأي العام إزاء التدخل لحسابات إنسانية.
	شعور صانع القرار بالتزام أخلاقي للتدخل	الأبعاد الإنسانية في خطابات و تصريحات صانع القرار،من حيث التكرار و الشدة،و مصداقية التصريحات.
محددات مصلحية	المصالح الإقتصادية	وجود موارد طبيعية مهمة و حيوية ،أهمية استراتيجية لمنطقة النزاع للتجارة الإقليمية و العالمية،عدم تضرر مصالح اقتصادية أو تجارية و استثمارية نتيجة التدخل.
	المصالح الأمنية و الجيواستراتيجية	أهمية المنطقة في الحرب على الإرهاب،الدولة موضع التدخل تمثل مصدر تهديد للدولة المتدخلة،التدخل يدعم نفوذ القائم به في منطقة مهمة استراتيجيا،مواجهة مخاطر انتشار الصراع و التهديدات،بما يهدد وحدة التكامل و الإستقرار الإقليمي في منطقة معينة،عدم تضرر مصالح و علاقات عسكرية و أمنية أساسية نتيجة التدخل.
	المصالح السياسية لصانع القرار	إمكانية تشتيت انتباه الرأي العام عن قضايا داخلية،تصاعد ضغوط الرأي العام المؤيدة للتدخل،إمكانية توظيف التدخل لدعم موقف صانع القرار في انتخابات قادمة.

الملحق:1

خريطة السودان السياسية



ملحق (2):

خريطة اقليم دارفور

